توزع مجاناً

تطوير

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
العدد ٥١ ١٤٢٩هـ
ISSUE 51 2008

إطار متكامل ومستدام
في المخطط الحضري السياحي لمنطقة الثمامة

المحكمة الجزائية..
تجانس وتكامل حيوي في الوسط التاريخي

بيئة الرياض.. تتخطى مرحلة الحماية
إلى الاستثمار الموائم للطبيعة

بسم اللّه الرحمن الرحيم

عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ
عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

طبيعة العمل في التطوير الاستراتيجي الشامل للمدن تتطلب مقومات خاصة من أجل أن تحقق النجاح المستهدف. وتمثل المعلومات واحدة من أهم هذه المقومات. فالمعلومات هي الأساس التي يشخص بها واقع المدن، وعلى أساسها يتم التقويم، ومن خلالها تحدد الاحتياجات، ويستشرف المستقبل.

تهيئة المعلومات لتكون أداة فاعلة يتطلب جهداً متواصلاً من البحث العلمي الدقيق، والتحديث المتواصل، والمعالجة المستمرة، وتوظيف أوعية المعلومات الحديثة، في: التخزين، والعرض، والتبادل، والتحديث، وإعادة التغذية.

المرحلة الأولى في كل أعمال الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض تكمن في توفير المعلومات الضرورية عن المشروع، سواء أكان هذا المشروع تنفيذياً إنشائياً، أم كان مشروعاً بحجم المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض؛ فتوفير المعلومات مرحلة أولى، عليها تبنى المراحل التالية.

المجال المعلوماتي الذي تحتاج إليه الهيئة في القيام بمهمتها المتمثلة في التطوير الشامل للمدينة يتصف بالتنوع الكبير، فيشمل: المعلومات الحضرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتقنية. كما يتصف بالتنوع الكبير في طرق البحث، ومجال الاستبيان والاستقصاء، الذي قد يبدأ في بعض الأحيان من معرفة مفردات الخطط الخمسية في قطاع معين، لينتهي عند استقراء تطلعات سكان المدينة عن مستقبل مدينتهم، لا على مستوى أهل الاختصاص فحسب، وإنما على مستوى الشباب والأطفال أيضاً.

تقوم منهجية الهيئة في توفير المعلومات على: العمل وفق مبدأ الأولويات، وسد الثغرات، والتكامل مع جهود الآخرين، والإفادة من كل الأبحاث والدراسات التي تتم عن واقع المدينة ومستقبلها في أي مجال، والتحديث الدوري لأوعية معلوماتها الأساسية.

لقد حرصت الهيئة على توفير قاعدة معلوماتية حديثة، قادرة على استيعاب كل أنماط المعلومات، ضمن أوعية حديثة، تسمح لكل الجهات بإدراج معلوماتها، والإشراف على تحديثها، وفق منهجية موحدة، تستوعب جهود التغذية المعلوماتية وتحديثها، وتتيح الإفادة الجماعية من ثروة المعلومات المتراكمة عن المدينة.

إن القيمة العالية للمعلومات تتلاشى إذا لم تكن في متناول يد من يحتاجها، لذلك تشكل مرحلة النشر وإيصال المعلومات إلى من يستفيد منها مهمة مكملة لدور الهيئة في توفير المعلومات، وهذا النشر يتوجه إلى كل الشركاء المعنيين بتطوير المدينة، والمستفيدين منه، بما في ذلك السكان، عبر توظيف كل وسائط المعلومات الحديثة، مثل: المواقع الإلكترونية، والنشر العلمي المتخصص، والنشر في وسائل الإعلام المختلفة، وإفادة كل من يبحث عن معلومة متوفرة لدى الهيئة.

أقرّه اجتماع الهيئة الأول لعام ١٤٢٩هـ

إطار متكامل ومستدام
في المخطط الحضري السياحي لمنطقة الثمامة

شهد الاجتماع الأول للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لعام ١٤٢٩هـ برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض والذي عقد في مقر الهيئة بحي السفارات مساء الثلاثاء ٢٦ صفر ١٤٢٩هـ؛ إقرار المخطط الحضري السياحي لمنطقة الثمامة بهدف توفير إطار متكامل ومستدام للتنمية الحضرية والسياحية لمنطقة الثمامة وفق أسلوب مخطط ومنظم مع مراعاة العوامل والخصائص البيئية للمنطقة.

تنوعت موضوعات الاجتماع الأول للهيئة للعام الحالي بين الاطلاع على مشروع استكمال تصميم امتداد طريقي أبي بكر الصديق والعروبة داخل محيط قاعدة الرياض الجوية، واستعراض الاستعدادات لبدء تنفيذ مركز الملك عبدالله المالي، واقتراب موعد بدء تنفيذ مدينة تقنية المعلومات والاتصالات، وسير العمل في مشروع تطوير منطقة الظهيرة، واستكمال المخطط العام لمدينة سدير الصناعية، إلى جانب اعتماد تنفيذ جملة من استثمارات القطاع الخاص شملت مناطق سكنية متكاملة المرافق، ومدينة للإنتاج الإعلامي، وفنادق ، ومستشفيات خاصة.

مخطط الثمامة الحضري السياحي

يهدف المخطط الحضري السياحي لمنطقة الثمامة بمدينة الرياض – الذي تم إعداده بالتعاون مع الهيئة العليا للسياحة– إلى توفير إطار متكامل ومستدام للتنمية الحضرية والسياحية لمنطقة الثمامة وفق أسلوب مخطط ومنظم مع مراعاة العوامل والخصائص البيئية للمنطقة. وقد وافق الاجتماع على اعتماد المخطط الحضري السياحي لمنطقة الثمامة الذي يتضمن عنصرين رئيسيين هما مخطط استعمالات الأراضي، والبنية التحتية والمرافق العامة، إلى جانب توجهات عامة تتعلق بتسويق الثمامة بوصفها وجهة سياحية في المدينة، حيث تم وضع أهداف وعناصر لخطة تسويقية للمتنزه.

تكامل الأنشطة الحالية مع المقترحة

يشمل المخطط مجموعة من الاستعمالات والأنشطة السياحية لتحقيق التكامل بين الاستعمالات والأنشطة الحالية مع العناصر والأنشطة المقترحة سواء في متنزه الثمامة أو مشروع نادي الفروسية أو غيرها، ومع ما يتوافق مع طبيعة المنطقة ودرجة حساسيتها.

عملية صياغة مخطط الاستعمالات ارتكزت على أربعة نطاقات رئيسية بناء على مقومات كل منطقة وطبيعتها، وتم وضع إرشادات وضوابط التطوير الخاصة بكل منطقة. وتشمل النطاقات المحددة لتقسيم المنطقة ما يلي:

١- النطاق الشمالي: ويضم الطوقي وروضة الخفس وما حولها، وتم تخصيصه لأنشطة السياحة البيئية والتنزه البري. وتقسيمها إلى مناطق تتوزع بها الخدمات البسيطة وتتصل بشبكة طرق ترابية.

وسيتم النظر في وضع منتجع بيئي يقوم على توفير الفرصة للزوار لاستكشاف خصائص البيئة الصحراوية وبيئتها النباتية ممثلة في روضة الخفس، ويشمل ذلك إيجاد أنشطة ركوب الدواب من جمال وخيول.

كما تشمل الأنشطة في هذه المنطقة بعض رياضات المغامرة، مثل: تسلق الجبال في الجزء الشرقي منها، وممارسة رياضة البالون الهواء، وركوب الدراجات بمسارات محددة. بينما تضم المنطقة مواقع مخصصة للتخييم ومواقع أخرى محمية مثل الروضات وما يحيط بها من أودية وشعاب تغذيها، وتمثل الامتداد الطبيعي للحياة الفطرية بها. على أن يتم مراعاة القدرة الاستيعابية لكل عنصر لضمان عدم التأثير على بيئتها الحساسة.

٢- النطاق الشرقي: ويقع جنوب طريق الطوقي وشرق طريق المجمعة، وتضم تلك المنطقة متنزه الثمامة وما يقع شرقاً منه، أي: أن المنطقة تنقسم إلى شريط متنزه الثمامة والشريط الذي يقع شرقاً وهي المناطق التي تقع على جبال العرمة.

وتضم هذه المنطقة الأنشطة الخاصة بالسياحة البيئية من مخيمات وسفاري وحدائق نباتية، وكذلك سياحة المغامرات والطيران والاستشفاء والمؤتمرات والتعليم السياحي ومدن الألعاب.

ويشمل متنزه الثمامة معظم الأنشطة المقترحة، فيما يقترح جعل منطقة جنوب المتنزه منطقة خدمات رئيسية لأرجاء المنطقة كافة نظراً إلى وقوعها في قلب منطقة الثمامة، وتضم مركز معلومات سياحية، ومركزاً صحياً وخدمات الطوارئ، إضافة إلى مركز التدريب والتعليم.

أما الجزء الشرقي من هذا النطاق فيضم مناطق مقترحة

للترويح البيئي المفتوح، وسيفتح المجال أمام القطاع الخاص لإقامة مرافق الخدمات السياحية في مواقع متفرقة ومختارة.

٣- النطاق الجنوبي: يقع هذا الجزء ضمن حدود حماية التنمية التي شملها (المخطط الهيكلي) واستعمالات وأنظمة الأراضي في (المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض) الذي وضعته الهيئة.

ويضم هذا النطاق الاستراحات والمنتجعات القائمة حالياً، ومناطق حقول آبار بويب المحمية، وأنشطة نادي الفروسية والجنادرية ومزارع خاصة.

ونظراً إلى حساسية بعض أجزاء المنطقة وتعدُّد الاستعمالات القائمة فيها؛ فقد اقترح أن تبقى الاستعمالات كما هي مقترحة ضمن مخطط استعمالات الأراضي الذي أنجز ضمن المخطط الاستراتيجي الشامل، مع المحافظة على مجاري السيول الرئيسية، ومن أبرزها: وادي بنبان الممتد من بنبان، ويصب

في وادي السلي.

كما اقترح تخصيص منطقة لأنشطة الصناعات الحرفية اليدوية في هذا النطاق.

٤- النطاق الغربي: ويشمل المنطقة التي تقع غرب طريق المجمعة، وتشمل عرق بنبان والرثمة، وتنتشر فيها أنشطة التخييم والتطعيس حالياً.

وقد تم تخصيص هذه المنطقة لهذا النوع من النشاط مع تنظيمه وفقاً لتوزيع محدد، بحيث يتم تخصيص الجزء الجنوبي الواقع شمال طريق خزام لأنشطة التطعيس والخدمات المرتبطة بها من ركوب الدراجات والعربات ذات الدفع الرباعي.

وسيتم لهذا الغرض نقل أنشطة الدراجات والعربات ذات الدفع الرباعي، كما سيتم نقل أنشطة التخييم كذلك إلى الجهة الغربية بمحاذاة طريق محلي يمر غرب عرق الرثمة، على أن ينشأ مركز خدمات تخييم أو أكثر في مواقع محددة.

وسيتم تنظيم إقامة المخيمات ضمن نطاق محدد وبطريقة تسمح بالحركة الدخول والخروج إلى الكثبان الرملية من خلال مداخل محددة وضمن مسارات محددة.

البنية التحتية والمرافق

تشمل الخطط القطاعية في المخطط الحضري السياحي لمنطقة الثمامة بمدينة الرياض جميع المرافق العامة والطرق وحركة النقل في المنطقة، وجرى تقسيمها على النحو التالي:

إنشاء وتحسين الطرق

اعتنى المخطط الحضري للمنطقة بشبكة الطرق والنقل والحركة في المنطقة، فقد تم التركيز على تحسين شبكة الطرق القائمة وإنشاء طرق جديدة وتطوير مداخل المنطقة كما يلي:

١- **تطوير مداخل ومخارج المنطقة، ويشمل:**

- تحسين المداخل الحالية من جهة الجنوب لكل من طريق الجنادرية وطريق الثمامة، من خلال تحسين التقاطعات وإنارتها وخطوطها الأرضية وزيادة قدرتها الاستيعابية مع تحسين محاور الطرق لها.
- إيجاد مدخل من جهة بنبان من خلال تحسين الطريق القائم شمال مطار الملك خالد الدولي ليرتبط مع طريق بويب المتجه شرقاً (جزء من الدائري الثالث) وفقاً لخطة الطرق المستقبلية في المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض.
- إيجاد مدخل آخر من طريق الدمام وطريق خريص من خلال وصلة الدائري الثالث، والذي يخترق الضاحية الشرقية، وينطلق شرق موقع الجنادرية ليلتقي مع الطريق القادم من بنبان.

٢- **تطوير شبكة الطرق، ويشمل:**

- تحسين السلامة المرورية، وتحسين عناصر الحركة المرورية من إشارات ضوئية وعلامات ولوحات إرشاد وتوجيه

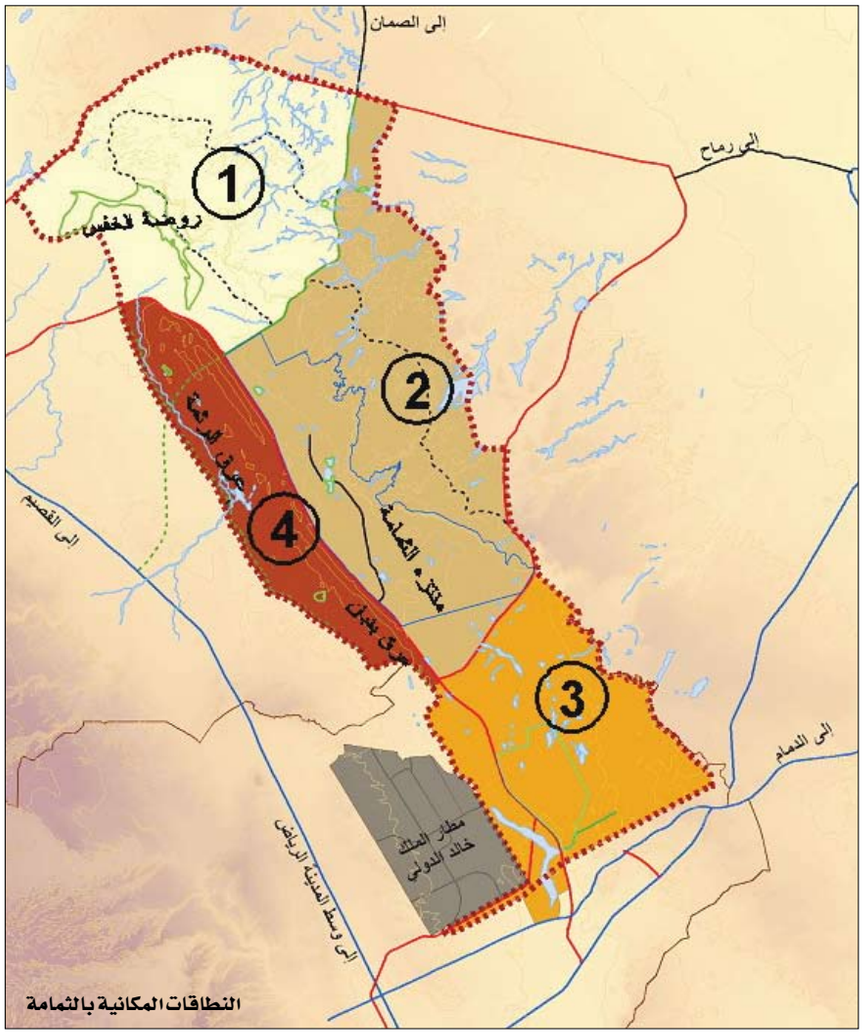

النطاقات المكانية بالثمامة

وعلامات أرضية وغير ذلك.

- تطوير ورفع مستوى طريق الجنادرية – المجمعة حتى تقاطع طريق الصمان.
- تطوير ورفع مستوى الطريق الواصل من بنبان حتى طريق المجمعة، وإيجاد تقاطع رئيسي هناك.
- تحسين طريق بويب ورفع مستواه إلى حين التقائه مع الطريق المقترح شرق الجنادرية.
- تنفيذ الطريق المقترح من الضاحية الشرقية ويمر شرق الجنادرية حتى طريق بويب.
- تنفيذ الطريق المقترح من قبل وزارة النقل لربط طريق القصيم مع طريق الصمان.

٣- تحسين التصميم الحضري:

وذلك عبر تحسين التصميم الهندسي للطرق بحيث يتم تعزيز حركة المشاة والإنارة، وزيادة التشجير على امتداد الطرق والتقاطعات الرئيسية في المنطقة.

٤- تحسين إمكانية الوصول بواسطة حافلات النقل العام:

ويجري ذلك من خلال إيجاد عدة محطات نقل حافلات في مواقع محددة، من أبرزها: موقع الجنادرية ونادي الفروسية ومتنزه الثمامة ومواقع موسمية حيث يوجد نشاط سياحي موسمي، مثل: مسابقات التطعيس أو غيرها.

شبكة مياه رئيسية في المنطقة

قدَّر المخطط الحضري السياحي لمنطقة الثمامة احتياجات المياه في منطقة الثمامة عند اكتمال مشاريع التطوير المقترحة في حالات الذروة بنحو ١٠ آلاف متر مكعب يومياً.

ويتطلب الوضع إقامة خزانات للطوارئ تفي باحتياجات ٧ أيام على الأقل. وسيتم تزويد المياه من آبار المياه الجوفية والتي تقع ضمن بويب بما لا يؤثر على الإمداد الحالي لمدينة الرياض. كما يمكن الاستفادة من خطوط مياه التحلية العابرة للمنطقة في حالة وجود احتياج لها. وسيتم توزيع المياه من خلال شبكة توزيع رئيسية على مستوى المنطقة يتم ربطها بشبكة مياه الرياض.

سيكون هناك حاجة إلى تنفيذ جزء من شبكة خطوط التوزيع حتى منطقة الخدمات عند تقاطع طريق المجمعة مع طريق بويب، مع ضرورة إنشاء مرافق تخزين كافية. فيما سيتم الترخيص للمشاريع الرئيسية ومنها مشروع متنزه الثمامة بتوفير احتياجات المتنزه من خلال الآبار الموجودة مع تعزيزها بحفر آبار أخرى عند الحاجة.

وسيتم استكمال الشبكة وذلك وفقاً للاحتياج ووجود الطلب على المدى البعيد. فيما يتم توفير الاحتياجات البسيطة للمشاريع الصغيرة المنتشرة من خلال نقل المياه بالصهاريج.

محطة معالجة للصرف الصحي

تم تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أحواض تصريف وفقاً للطبوغرافية واقتراح خطوط تجميع رئيسية. فيما سيتم إنشاء محطة معالجة لاستيعاب مياه الصرف لمنطقة التصريف الوسطى.

سيتم صرف الجزء الجنوبي من المنطقة نحو شبكة الصرف الصحي لمدينة الرياض من خلال خط ناقل على امتداد طريق الجنادرية حتى تقاطع طريق بويب. فيما ستقوم المشاريع الكبرى بإنشاء محطات معالجة خاصة ذات كفاءة عالية والاستفادة من مياه الصرف المعالجة فيها في عمليات الري.

الطاقة الكهربائية وخدمات الاتصالات

تضمن المخطط الحضري السياحي للمنطقة شبكات لتغذية المنطقة ومشاريعها المستقبلية بالطاقة الكهربائية تقوم على الاستفادة من خطوط نقل الطاقة المارة عبر المنطقة، وإيجاد محطات تحويل بقدرة تبلغ (٣٣ ألف ك ف) في مواقع مختارة، بحيث يتم مد الشبكات الأرضية إلى المشاريع المزمع بناؤها، وبطريقة تزامنية تؤدي إلى رفع الكفاءة في تكاليف إيصال الخدمة.

وسيتم تشجيع المشاريع السياحية في المنطقة وتحفيزها لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية واستغلال الطاقة الشمسية والاستفادة من تقنيات البناء في ترشيد الاستهلاك. كما سيتم التركيز على تغذية المخيمات بنظم الطاقة الشمسية حفاظاً على المنطقة من آثار استعمال المولدات المؤقتة.

وسيجري تعزيز خدمات الاتصالات في متنزه الثمامة من خلال تغطية أرجاء المنطقة كافة بشبكات الاتصال المحمول وتوفير الشبكات الأرضية وفقاً للطلب.

بدء أعمال المركز المالي

شهد مركز الملك عبدالله المالي الذي أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض مخططه الرئيسي بدء المؤسسة العامة للتقاعد في أعمال تنفيذ المشروع، إذ تم تسوير الموقع وتزويده باحتياجاته من المياه والكهرباء، كما تم طرح التصاميم التنفيذية للمخطط العام، وتم تأهيل ١٦ مكتباً عالمياً ومحلياً متخصصاً في التصاميم اللازمة للبنية التحتية.

ومن المتوقع تقديم عروضها في نهاية الربع الأول من العام الحالي ١٤٢٩هـ ليتم على ضوئها ترسية مشروع إعداد التصاميم التفصيلية للبنية التحتية للمنافسة العامة.

المؤسسة العامة للتقاعد تعاقدت أيضاً مع أحد المكاتب المتخصصة لإعداد التصاميم الأولية لعشرة مبانٍ في المركز، وقد تم تقديم الأفكار الأولية اللازمة لتقديم العطاءات من المقاولين على نظام التصميم والبناء، وقد تم دعوة عدد من المقاولين لتقديم عروضهم.

وتمت دعوة ٢٢ شركة فنادق عالمية لتقديم عروضها لإدارة الفنادق وقاعات المناسبات التي سيحتضنها المركز المالي.

وفي الإطار ذاته تم التعاقد من قِبَل المؤسسة مع إحدى الشركات العالمية المخصصة لإعداد خطة تسويق ونظام التسعير للمركز، ويجري أيضاً التنسيق مع عدد من الشركات العالمية المتخصصة في نظام النقل بواسطة القطارات الخفيفة لدراسة شبكة القطارات الخفيفة داخل المركز، والتنسيق كذلك مع الشركات المتخصصة في مجال التمديدات التقنية.

كما قامت المؤسسة بالتعاقد مع إحدى الشركات العالمية في مجال إدارة المشاريع للمساندة في وضع خطط التنفيذ والإشراف على مراحل المشروع.

وكانت المؤسسة العامة للتقاعد قد بادرت بتأسيس (شركة الاستثمارات الرائدة) المملوكة ١٠٠٪ للمؤسسة لتكون الذراع الاستثماري لها في إدارة المشاريع وفي مقدمتها مركز الملك عبدالله المالي، ومدينة تقنية المعلومات والاتصالات.

وسيقام مركز الملك عبد الله المالي على امتداد طريق الملك فهد شمال الرياض على مساحة إجمالية تبلغ ١,٦ مليون متر مربع، وسيكون - بمشيئة الله - الأكبر من نوعه في منطقة الشرق الأوسط من حيث الحجم والتنظيم والمواصفات التقنية، وذلك بتكلفة تقدر بـ ٢٨ مليار ريال.

وسيساهم المركز في دعم الجهود الرامية إلى تنويع اقتصاد البلاد من خلال تعظيم مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة، في الناتج الوطني الإجمالي، من خلال استقطاب الاستثمارات المختلفة، وتوفير الفرص الوظيفية للقوى العاملة السعودية.

وسيحتضن المقر الرئيسي لهيئة السوق المالية، مقر السوق المالية، ومقرات البنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى مؤسسات المحاسبة القانونية والمحاماة والاستشارات المالية وهيئات التصنيف ومقدمي الخدمات التقنية.

اعتماد مخطط المدينة التقنية

مشروع مدينة تقنية المعلومات والاتصالات شهد بدوره قيام المؤسسة العامة للتقاعد، بعد اعتماد الهيئة المخطط الرئيسي للمدينة التقنية، بالتعاقد مع إحدى الشركات الوطنية المتخصصة لإزالة الأنقاض وترحيلها وتسوية الموقع، حيث تم ترحيل ما يقارب (١,٥ مليون متر مكعب) من المخلفات، كما تم تسوية الموقع وأصبح جاهزاً للبدء في أعمال الحفر للبنية التحتية.

وقد قامت المؤسسة بطرح مشروع البنية التحتية في منافسة عامة، وتقدمت لها عدد من الشركات الوطنية والأجنبية، ويجري العمل حالياً على تحليل العطاءات التي سيتم بموجبها اختيار المقاول المناسب للبدء في تنفيذ أعمال البنية التحتية خلال الشهرين القادمين، إذ من المتوقع أن تنتهي جميع أعمال البنية التحتية خلال ١٨ شهراً بمشيئة الله.

كما أسندت المؤسسة مهمة تصميم الأبراج الرئيسية ومباني المرافق والخدمات العامة لإحدى الشركات الوطنية وعددها ٢١ مبنى، ومن المتوقع أن تنتهي أعمال التصاميم خلال هذا العام ١٤٢٩هـ. وسيبدأ العمل بالتوازي مع أعمال البنية التحتية.

كما قامت المؤسسة بالتعاقد مع شركة عالمية لإدارة مشاريع التقنية وشركة عالمية أخرى لوضع سياسات التسعير والبيع والاستثمار لقطع الأراضي، وقد تم بالفعل البدء في تخصيص مواقع لبعض المستثمرين.

مشروع المدينة التقنية سيمكن -بمشيئة الله- من جعل مدينة الرياض موطناً للصناعات المعرفية المتقدمة والاتصالات في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، وذلك باستثمارات تبلغ قيمتها ٦,٢ مليار ريال.

كما سيمكن المشروع بعد إنشائه من تفعيل سبل التعاون والتكامل بين مؤسسات تقنية المعلومات والاتصالات، وتهيئة الفرص الاستثمارية في هذا المجال، ودعم نقل التقنية إلى المملكة، وتشجيع البحث العلمي.

ويتكوّن المشروع من مبانٍ إدارية لشركات تقنية المعلومات والاتصالات، ومبانٍ إنتاجية لشركات إنتاج وصناعة البرمجيات، ومبانٍ للأبحاث والتدريب والتطوير، إضافة إلى حاضنات لأعمال التقنية، ومختبرات للبحث، وأنشطة التصنيع والتجميع لنماذج أولية عالية التقنية.

كما سيضم المشروع مباني الخدمات المساندة كالفنادق والمطاعم والبنوك والأنشطة الترفيهية وقاعات للندوات والمحاضرات، ومبانٍ للخدمات الحكومية، والاستعمالات السكنية للمُدراء والمهنيين العاملين داخلها.

استكمال طريقي أبي بكر الصديق والعروبة

مشروع امتداد طريقي أبي بكر الصديق والعروبة الذي صدرت فيهما موافقة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، على استكمال امتداد طريقي أبي بكر الصديق والعروبة داخل محيط قاعدة الرياض الجوية، كان أحد موضوعات الاجتماع الأول للهيئة.

فقد أكدت خطة شبكة الطرق المستقبلية لمدينة الرياض التي أقرتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض،على أهمية استكمال الطرق داخل محيط قاعدة الرياض الجوية، ووضعتها ضمن أولويات التنفيذ خلال الخطة الخمسية الأولى، وذلك لما لها من تأثير كبير على تخفيف الحركة المرورية على طريق مكة المكرمة وطريق الملك عبدالعزيز بشكل أساسي، وأيضاً الطريق الدائري الشرقي وطريق الملك فهد.

ويمتد طريق العروبة من تقاطعه مع طريق الملك عبدالعزيز حتى التقائه بطريق عبدالرحمن الغافقي عند تقاطعه مع الدائري الشرقي، ويمر بطريق أبي بكر الصديق بتقاطع حر، فيما ينخفض تحت أحد مدرجي مطار القاعدة بنفق طوله ٩٠٠م تقريباً، وتحت المدرج الرئيسي بنفق آخر طوله ٩٠٠م تقريباً.

أما طريق أبي بكر الصديق فيمتد جنوباً حتى يلتقي بطريق صلاح الدين الأيوبي، حيث سينخفض تحت منطقة التقاء المدارج بنفق طوله ١٦٠٠م تقريباً.

ويجري حالياً استكمال تصميم هذا المشروع ثم طرحه في منافسة للتنفيذ في نهاية العام الجاري ١٤٢٩هـ.

تطوير منطقة الظهيرة

تطور سير العمل في تطوير منطقة الظهيرة حقق خطوات ملموسة بعد موافقة الهيئة على تكوين تآلف لتطوير المنطقة، على أن تتولى شركة الرياض للتعمير قيادة هذا التآلف الذي يتكون من: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتقاعد، والشركة السعودية لمركز المعيقلية التجاري، والشركة العقارية السعودية، وشركة فاس السعودية القابضة، وشركة دار الأركان للتطوير العقاري، وشركة سوليدير إنترناشيونال ليميتد. ومن يرغب من ملاك الأراضي والعقارات في المنطقة، وكذلك المستثمرين والشركات العقارية الراغبة؛ فقد قامت الشركة بأعمال الرفع المساحي والعمراني لمنطقة التطوير، كما قامت أيضاً بتوقيع عقد إعداد المخطط الشامل والجدوى الاقتصادية مع شركة إيربس الأسترالية، ومن المتوقع إنهاء هذه الدراسات خلال الشهور القليلة القادمة.

وكانت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض قد وضعت منطقة الظهيرة ضمن برنامجها لتطوير وسط المدينة، ويهدف المشروع إلى تحويل الظهيرة إلى مركز تجاري رئيسي ذي مستوى عالٍ يضم المرافق التجارية والمكتبية والسكنية وغيرها من المرافق الخدمية المختلفة، ويؤدي إلى اتصال البيئة العمرانية الحضرية بين المركز الإداري المتمثل في منطقة قصر الحكم والمركز الثقافي المتمثل في مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، ويكون في مجمله محققاً للرؤية العامة لتطوير وسط مدينة الرياض.

تبلغ مساحة منطقة الظهيرة ٧٥٠ ألف متر مربع، وتتمتع بموقعها المركزي والتاريخي وسط مدينة الرياض، وتحدها أهم الطرق الرئيسية في المدينة: فمن الشمال شارع الإمام فيصل بن تركي، ومن الجنوب شارع الإمام تركي بن عبدالله، ومن الشرق شارع الملك فيصل، ومن الغرب طريق الملك فهد، وجميعها من الطرق الرئيسة التي تزدهر على جوانبها الاستعمالات التجارية، وتقوم عليها بعض أبرز المراكز التجارية في المدينة. كما تحتضن المنطقة في داخلها جانباً كبيراً من النشاط التجاري المزدهر في وسط المدينة، خصوصاً في شارع الظهيرة، وشارع آل سويلم، وشارع العطايف.

مخطط عام لمدينة سدير الصناعية

شهد مشروع مدينة سدير الصناعية تقدماً خلال الأشهر الماضية، تمثل في قيام الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية بالتعاون مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة في تخطيط وتطوير المدن الصناعية والحضرية، للعمل على إعداد المخطط العام لمدينة سدير الصناعية.

فالعمل يجري حالياً على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمدينة وأعمال الدراسات التسويقية بالتنسيق مع العديد من الجهات ذات العلاقة من وزارات وصناديق تمويل ومؤسسات حكومية، مع استطلاع مرئياتهم وتوجهاتهم حيال مستقبل المدينة، ويتوقع أن يتم الانتهاء من إعداد المخطط في منتصف هذا العام ١٤٢٩هـ بإذن الله.

وفي الوقت ذاته تقوم الهيئة السعودية للمدن الصناعية بإعداد المستندات اللازمة لتأهيل المطورين بشكل يحقق المنافسة والشفافية بهدف الوصول إلى تكتل مطورين قادر على تطوير مدينة بهذا الحجم.

كما تقوم الهيئة السعودية للمدن الصناعية بالتنسيق مع الشركة السعودية للكهرباء لطرح المرحلة الأولى من مشروع تغذية المدينة الصناعية بالكهرباء، والذي يتضمن محطة تحويل فرعية وناقل هوائي بطول ٤١,٥ كم، وسيتم فتح عروض المتنافسين للمشروع في التاسع من شهر ربيع الأول لعام ١٤٢٩هـ.

كما تقوم الهيئة حالياً بالتنسيق مع وزارة النقل لربط المدينة الصناعية بطريق الرياض- القصيم السريع بطول ٧ كم، مع عمل التقاطعات اللازمة لذلك، ويجري العمل على إعداد المستندات اللازمة لطرح مشاريع الطرق خلال العام المالي الحالي.

تعاون لتطوير المدن الصناعية

تم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية لغرض تعزيز التعاون حول تطوير المدن الصناعية ومناطق التقنية على مستوى منطقة الرياض، انطلاقاً من مشروع تطوير المدينة الصناعية بسدير، حيث تتناول مذكرة التفاهم الدعم والمساندة الفنية فيما بين الهيئتين كل في مجال مسؤولياته، والتنسيق المشترك ودعم القرارات مع الجهات ذات العلاقة بالمدن الصناعية في منطقة الرياض، بالإضافة إلى توفير وتبادل المعلومات ذات العلاقة.

مشاريع للقطاع الخاص

وافقت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في اجتماعها الأول لهذا العام على مجموعة من الطلبات المقدمة من القطاع الخاص لإقامة مشاريع خاصة مختلفة، تشمل:

- إقامة منطقة سكنية متكاملة المرافق في حي الخزامى.
- إقامة مدينة للإنتاج الإعلامي تشمل مبانٍ مكتبية واستوديوهات وأنشطة متعلقة بها في حي القيروان على امتداد طريق الملك فهد.
- إقامة عدد من الفنادق في مواقع مختلفة من المدينة.
- إقامة مستشفى خاص في حي الشهداء ومستشفى خاص آخر في حي صلاح الدين.

مبنى المحكمة الجزائية ..
تجانس وتكامل حيوي في الوسط التاريخي

يمثل مشروع المحكمة الجزائية في وسط مدينة الرياض إضافة نوعية تكاملية في جوانبه الوظيفية والعمرانية في منطقة قصر الحكم ضمن برنامج متكامل وضعته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض للنهوض بقلب المدينة التاريخي والإداري والحضاري والثقافي.

وقد وقّع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، يوم الأحد ٨ ربيع الأول ١٤٢٩هـ بمكتب سموه بقصر الحكم؛ عقد تنفيذ المحكمة الجزائية، مع الشركة السعودية اللبنانية للمقاولات بتكلفة قدرها (٣٥٢,٤٣٦,٣٨٤)، وبمدة تنفيذ تبلغ ٣٦ شهراً.

مشاريع

مكونات المشروع

سيقام مشروع المحكمة الجزائية على أرض مساحتها ٤٦,٣٣٠ متراً مربعاً، ويحدها من الشمال شارع طارق بن زياد، ومن الشرق شارع آل فريان، ومن الغرب شارع سلام.

ويتكون مبنى المحكمة من ٤٨ مجلساً قضائياً، وخمس قاعات قضائية مشتركة، إضافة إلى المكاتب الإدارية المختلفة، وغرف اجتماعات ومكتبة.

كما تم تخصيص قسم خاص باستقبال معاملات وقضايا النساء بمدخل خاص مستقل.

وتبلغ المساحة الإجمالية للمباني في المشروع أكثر من ١٠٠,٠٠٠ م٢، إلى جانب الساحات العامة والطرق وشبكات الخدمات العامة.

وقد تم تزويد المبنى بـ ٢٤ مصعداً، منها ٨ مصاعد للقضاة و٨ للمراجعين و٨ للمتهمين. كما نظمت مداخل المحكمة بحيث تتيح حركة منفصلة لكل من القضاة والمتهمين والمراجعين الذين سيكون لكل منهم مداخل مستقلة.

يتضمن مشروع المحكمة الجزائية توفير ١١٣٠ موقفاً للسيارات، منها ٢٦٠ موقفاً في قبو مبنى المحكمة، و٨٧٠ موقفاً ضمن مبنى منفصل متعدد الأدوار خاص بالمواقف.

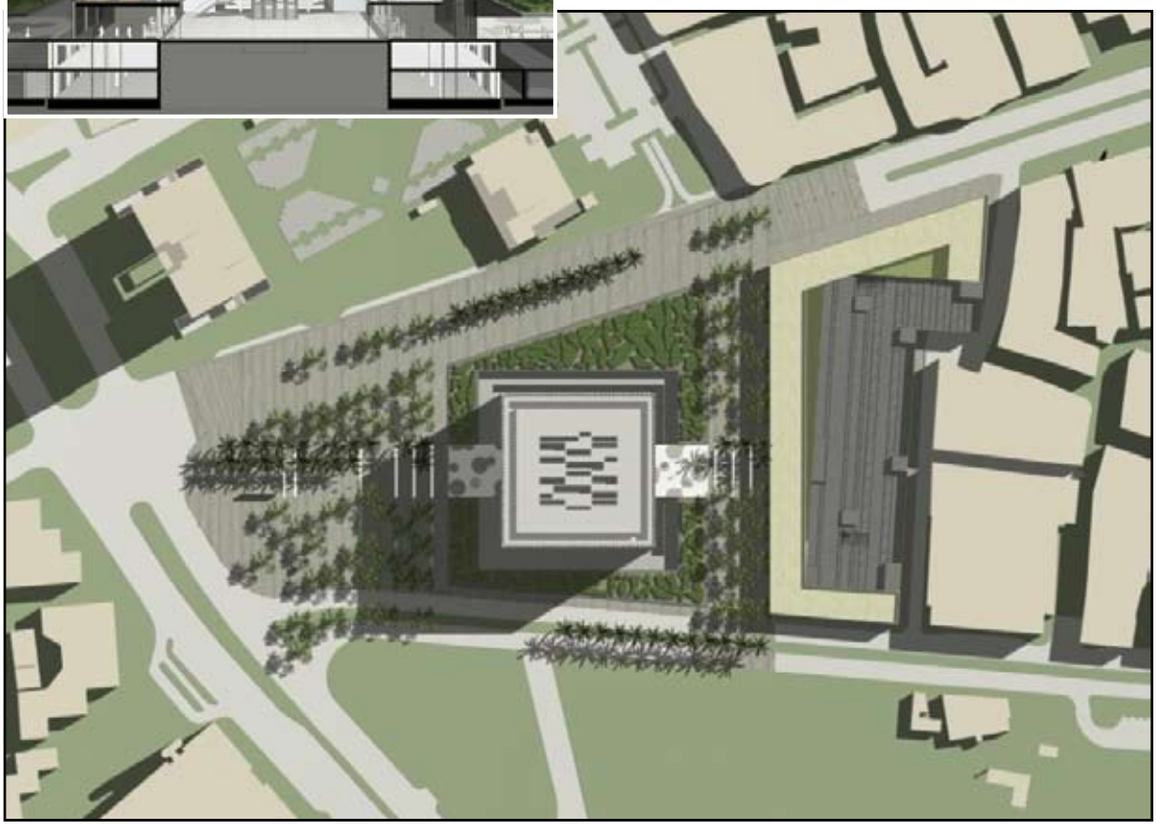

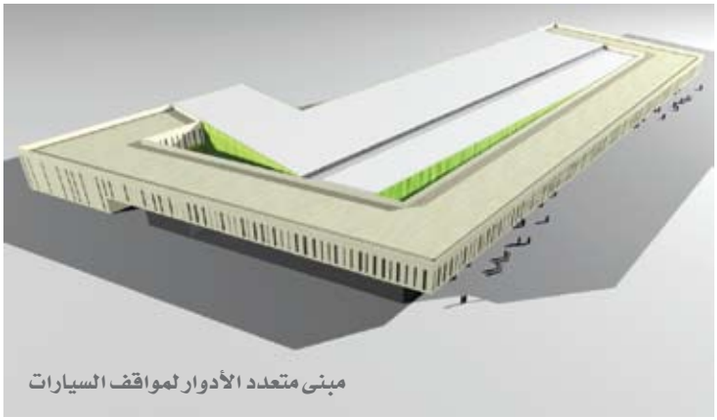
مبنى متعدد الأدوار لمواقف السيارات

ترابط بين وظائف المبنى

يحتوي الدور الأرضي للمبنى على بهو المدخل الرئيسي، ومكاتب الصادر والوارد العام، إلى جانب أقسام المحضرين، أما الدور الأول فيحتوي على خمس قاعات للمحكمة، فيما يضم الدور الثاني إدارة المحكمة ومجلسين قضائيين.

الأدوار المتكررة بين الثالث والسابع تتوزع فيها المجالس القضائية بعدد ثمانية مجالس في كل دور، بينما خصص الدور الثامن لرئاسة المحكمة والمكتبة ومجلسين قضائيين.

وتحقيقاً للمرونة وزعت الخدمات في أركان المبنى، حيث يوجد في القبو الأول مركز للشرطة، وغرف حجز المتهمين، وقسم الصيانة والتشغيل. أما القبو الثاني فيضم غرف الكهرباء والميكانيكا، إضافة إلى ٢٤٥ موقف سيارة في دوري القبو الأول والثاني.

تكامل بين الساحات

وأحيط مبنى المحكمة بساحات خضراء تتكامل مع ساحة المحكمة العامة، وذلك من خلال إغلاق جزء من شارع الفريان ليصبح الحلقة الواصلة بين ساحتي المحكمة العامة والمحكمة الجزائية، لتشكلان فيما بينهما ساحة كبرى متصلة مساحتها ٥٥ ألف متر مربع.

أنظمة حديثة ومتطورة

سيتم تزويد المشروع بأحدث التقنيات التي تسهم في تسريع الإجراءات الإدارية والقضائية، كذلك تم تجهيز المبنى بعدة أنظمة حديثة ومتطورة، مثل: نظام إطفاء الحريق بالماء، وآخر بالغاز للأماكن الخاصة بتخزين الوثائق المهمة في المحكمة، وكاميرات مراقبة، ونظام تحكم متكامل للأنظمة المستخدمة، مثل: الإنارة والتكييف والإنذار وغيرها، كما زود المبنى بنظام التخزين الحراري لتوفير الطاقة المطلوبة للتكييف وقت الذروة.

نسيج عمراني متكامل

تصميم مبنى المحكمة الجزائية اختير ليكون متعامداً مع محور قصر الحكم، ومتماشياً مع حركة النسيج العمراني المحيط في المنطقة، لتوفير الوضوح والوصول إلى المبنى بكل يسر وسهولة.

فمبنى المحكمة يرتفع شاهقاً حول محيطه بارتفاع يبلغ ٤٤ متراً، ليبرز للناظر بوصفه صرحاً ذا هيبة ترمز إلى وظيفته، وليكون علامة بارزة في قلب العاصمة النابض بالحياة.

ويشكل مبنى المحكمة الجزائية ومجاوراته المتمثلة في كل من: مبنى المحكمة العامة، ومسجد الشيخ محمد بن إبراهيم،

وميدان دخنة، والحديقة الأمامية التي تصله بشارع طارق بن زياد؛ جزءاً من التجانس والتكامل الذي تحققه العناصر الرئيسية التي التقت في هذا الموقع الحيوي التاريخي الذي يتوسط مدينة الرياض.

انسيابية في الحركة

خصص مدخل المبنى الشمالي في المحكمة لكبار الشخصيات من محور قصر الحكم، فيما جعل المدخل اليومي من الجهة الجنوبية لمراجعي المحكمة، وذلك تماشياً مع موقع مبنى المواقف الذي صمم في الأرض الجنوبية للمشروع، بحيث تحتوي إلى جانب مواقف السيارات على محلات تجارية ومكاتب في الطابق الأرضي.

إضافة نوعية لوسط المدينة

يشكل مشروع المحكمة الجزائية إضافة نوعية لبرنامج تطوير وسط مدينة الرياض الذي أطلقته الهيئة ببرنامج تطوير منطقة قصر الحكم الرامي إلى إعادة القيمة المعنوية للمنطقة، بتجديد منشآتها التراثية، وتفعيلها في برامج تراثية ثقافية متجددة، وتطوير منشآت الدولة في المنطقة، وتطوير بيئتها السكنية العمرانية، وتطوير قيمتها الاقتصادية، وربطها بعصب الأنشطة المركزي في المدينة، وتوفير ما تحتاجه من مرافق، وخدمات عامة.

وبعد أن تولت الهيئة إنجاز البرنامج بمراحله الثلاث الأساسية؛ أنشأت الهيئة مقرات عدد من من الجهات الحكومية في المنطقة، شملت: المحكمة العامة، والدفاع المدني، ومسجد الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وميدان دخنة، وتطوير سوق الزلّ، ومتنزه سلام، كما انطلقت في المنطقة مشاريع للقطاع الخاص تمثلت في سبعة مجمعات تجارية حديثة.

وتعمل الهيئة في هذا الإطار على توسيع دائرة التطوير لتشمل الأحياء القديمة في وسط المدينة، وتطوير منطقة الظهيرة الواقعة بين منطقة قصر الحكم ومركز الملك عبدالعزيز التاريخي.

الطرق الجديدة في القاعدة الجوية..
تسهيل وانسيابية للحركة المرورية في المدينة

جاءت موافقة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام - حفظه الله - على تنفيذ امتداد كل من طريق العروبة وأبي بكر الصديق الرئيسيين في مدينة الرياض وتغيير موقع أحد المدارج في مطار قاعدة الرياض الجوية؛ استجابة لما أوصت به الدراسات التي قامت بها لجنة وجَّه بتشكيلها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بضرورة تنفيذ امتداد الطريقين للإسهام في تسهيل وانسيابية الحركة المرورية داخل مدينة الرياض في القريب العاجل.

مشاريع

تخفيف الحركة المرورية

جاءت توصية اللجنة التي وجَّه بتشكيلها سمو رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والمكونة من ممثلين من وزارة الدفاع والطيران والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وأمانة منطقة الرياض؛ بأهمية تنفيذ امتداد كل من طريق العروبة وأبي بكر الصديق الرئيسيين في مدينة الرياض، متوافقة مع تأكيد (خطة شبكة الطرق المستقبلية لمدينة الرياض) التي أقرتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على أهمية استكمال الطرق داخل محيط قاعدة الرياض الجوية، ووضع الخطة لهذا المشروع ضمن أولويات التنفيذ خلال الخطة الخمسية الأولى، وذلك لما لهذا المشروع من تأثير كبير على تخفيف الحركة المرورية في طريق مكة وطريق الملك عبدالعزيز بشكل أساسي، وأيضاً الطريق الدائري الشرقي وطريق الملك فهد.

وقد قامت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بإعداد دراسة مرورية وعمرانية شاملة تضمنت إعداد تصاميم لشبكة الطرق داخل أرض مطار الرياض القديم، وتقدير تأثير هذه الشبكة على الحركة المرورية بالمدينة، وذلك تمهيداً لطرحهما في منافسة للتنفيذ.

طاقة استيعابية أكبر

طبقاً لدراسات الهيئة فإن عدد المركبات المستخدمة لهذه الطرق تقدر بـ ٣٥٠ ألف سيارة في اليوم، ويتوقع أن يكون لها أثر إيجابي جداً في تخفيف حجم الحركة المرورية على كل من طريق مكة، والضلع الشرقي للطريق الدائري، إضافة إلى تخفيف الازدحام المروري على طريق الملك عبدالعزيز وطريق الملك عبدالله، حيث يتوقع لهذه الشبكة أن تؤدي إلى خفض عدد الكيلومترات المقطوعة بالمدينة بمقدار ٦٥ ألف كلم في اليوم، وخفض عدد الساعات المنقضية على الطرق بأكثر من ١٠٠ ألف ساعة في اليوم.

أنفاق بطول ٣,٥ كم

ويمتد طريق العروبة من تقاطعه مع طريق الملك عبدالعزيز حتى التقائه بطريق عبدالرحمن الغافقي عند تقاطعه مع الدائري الشرقي، ويمر بطريق أبي بكر الصديق بتقاطع حر، فيما ينخفض تحت المدرج الجديد بنفق طوله ٩٠٠م تقريباً، وتحت المدرج الرئيسي بنفق آخر طوله ٩٠٠م تقريباً.

أما طريق أبي بكر الصديق فيمتد جنوباً حتى يلتقي بطريق صلاح الدين الأيوبي، ثم ينخفض تحت منطقة التقاء المدارج بنفق طوله ١٧٢٥م تقريباً. ويجري حالياً استكمال تصميم هذا المشروع ثم طرحه في منافسة للتنفيذ في نهاية العام الجاري ١٤٢٩هـ.

وفق برنامج زمني على مدى ٧ أعوام بمشاركة ٢١ جهة حكومية وأهلية

خطة من ٤٦ برنامجاً تنفذها اللجنة العليا لحماية البيئة بالرياض

اجتماع اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز الذي عقد مساء الأحد الموافق ٢٥ المحرم ١٤٢٩هـ؛ ناقش سير العمل في برامج الخطة التنفيذية لحماية البيئة بمدينة الرياض، التي سيتم تنفيذها خلال الفترة من (١٤٢٨ – ١٤٣٥هـ). الخطة تشتمل على أكثر من ٤٦ برنامجاً تغطي خمسة محاور تشمل: التلوث، والنفايات، وموارد المياه، والموارد الطبيعية والمناطق المفتوحة والحياة الفطرية، ومحور الإدارة البيئية.

اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض تتولى الإشراف على تنفيذ الخطة ومتابعتها من خلال اللجنة الفنية المشكَّلة بغرض متابعة ومناقشة وتنسيق برامج الخطة فيما بين الجهات المشاركة، وبما يضمن تسهيل أعمال تنفيذ كل برنامج وفق البرنامج الزمني المعدّ.

محور التلوث

يمثل محور التلوث أولى برامج الخطة التنفيذية لحماية البيئة بمدينة الرياض، ويتضمن هذا المحور سبعة برامج من أبرزها:

- برنامج مراقبة تلوث الهواء: حيث يجري العمل لإضافة محطات لمراقبة جودة الهواء في المدينة.
- دراسة الآثار الناجمة عن تلوث الهواء: ويتم من خلاله جمع المعلومات الأساسية المرتبطة بجودة الهواء بمدينة الرياض، حيث سيتم إنجاز دراسة لتشخيص الآثار الناجمة عن تلوث الهواء في المدينة.
- دراسة تقييم الأثر البيئي لمحطات توليد الكهرباء: وقد تم في هذا الجانب توريد الأجهزة والمعدات اللازمة لقياس انبعاثات الغاز الخارج من محطات التوليد، وتجميع المعلومات اللازمة للدراسة، التي تتضمن القياسات اللازمة لعينات الهواء داخل محطات التوليد، ويجري تحليلها في معهد الملك عبدالله للبحوث.
- برنامج تطبيق الإجراءات للحد من التأثيرات السلبية للموجات الكهرومغناطيسية: وتجري حالياً مراجعة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لاستخلاص ما يمكن تطبيقه من قبل الجهات المعنية.
- برنامج الحد من آثار الضوضاء والتحكم في مصدرها: حيث تم إعداد خطة عمل لإعداد برنامج قياسات ومراقبة مستمرة لمستويات الضوضاء بالمدينة.
- برنامج معالجة التلوث البصري وتحسين الطابع البصري للمدينة: يجري العمل على تحسين الطابع البصري للشوارع والميادين بالمدينة، ويتضمن تحسين نظام اللوحات الإعلانية في مدينة الرياض.

محور النفايات

محور النفايات في الخطة التنفيذية لحماية البيئة بمدينة الرياض يشتمل على ١٠ برامج، من أهمها:

- برنامج وضع نظام إدارة متكاملة للنفايات عل مستوى مدينة الرياض: ويجري العمل حالياً على وضع الشروط المرجعية لوضع هذا النظام.
- برنامج لإيجاد مرافق للتخلص من الزيوت والمشتقات البترولية العامة: تم تحديد موقعين لمعالجة وتكرير الزيوت على طريق الدمام وفي جنوب الرياض، وسيتم طرحهما قريباً إن شاء الله في مزايدة عامة.

- برنامج تنفيذ مشروع تجريبي لفرز النفايات الصلبة: وقد تم إنشاء محطة للفرز التجريبي وإعداد الدراسات بطاقة تشغيل قدرها ٣٠٠ طن/يوم.
- برنامج معالجة النفايات الطبية: وتقوم فرق عمل من خلال هذا البرنامج بزيارات تفتيش لمراقبة تطبيق برنامج تجميع ومعالجة والتخلص من النفايات الطبية وفق التنظيم المقر، للتأكد من توفير المستلزمات وأماكن التخزين المناسبة وعقود المعالجة. وسيتم في مرحلة لاحقة متابعة إجراءات نقل ومعالجة النفايات الطبية والتخلص النهائي منها وفق المعايير المعتمدة.

- برنامج معالجة الحمأة الناتجة من عمليات معالجة المياه الصرف الصحي والاستفادة منها: ويجري العمل على زيادة الكميات التي يستفاد منها في هذا الجانب والتي تصل إلى ١٠٠ طن يومياً تنتجه مجموعة من المحطات القائمة ويتم الاستفادة من جزء كبير من قبل شركات القطاع الخاص بتحويلها إلى سماد عضوي.
- برنامج عين النظافة: وهو برنامج تطوعي يعتمد على مشاركة نخبة من المواطنين في مراقبة المخالفات المتعلقة برمي النفايات. ويتم حالياً توزيع الكتيبات والمواد الخاصة بالبرنامج على المواطنين في جميع المناسبات، كما بدأ العمل ببرنامج الزيارات المدرسية، بحيث يتم تثقيف الطلاب بموضوع النظافة بشكل عام.
- برنامج إنشاء مدافن حديثة للنفايات: والعمل جارٍ على ترسية المرحلة الثانية لتنفيذ مدفنٍ على مساحة مليون متر مربع في السلي وسيبدأ العمل قريباً إن شاء الله، كما يجري العمل على إيجاد مدافن جديدة في مدينة الرياض.
- برنامج نظافة البيئة البرية: يجري العمل الآن في هذا الجانب من خلال مراكز توعية ثابتة ومتحركة ومعسكرات أعمال النظافة.

محور موارد المياه

المحور الثالث في الخطة يتناول موارد المياه، ويضم هذا المحور تسعة برامج من أبرزها:

- برنامج ترشيد المياه: ومن أهم ما تم في هذا البرنامج فحص الشبكات العامة وتحديد الانكسارات وإصلاحها بأحياء المدينة. حيث تم فحص وإصلاح (٣٧,٦٠٠) انكسار حتى نهاية عام ١٤٢٨هـ، كما تم الكشف على الشبكات الداخلية للمباني العامة والخاصة ذات الاستهلاك المرتفع بأحياء مدينة الرياض وإصلاح الخلل إن وجد والمتابعة بعد الإصلاح للتأكد من انخفاض الاستهلاك، حيث بلغ عدد المباني التي تم فحصها أكثر من (١٢٨,١٦٠) مبنى عاماً وخاصاً حتى نهاية عام ١٤٢٨هـ.
- برنامج زيادة نسبة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة والمياه الأرضية: تم تشكيل لجنة من قبل صاحب السمو الملكي رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، تضم كلاً من وزارة الزراعة، ووزارة المياه والكهرباء، وأمانة منطقة الرياض، والمديرية العامة للمياه بمنطقة الرياض، بالإضافة إلى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، لوضع خطة متكاملة لإعادة استعمال مياه الصرف في مدينة الرياض، في ضوء توفر المياه المعالجة وحاجة المدينة إلى تلك المياه للري أو التبريد أو أي أغراض أخرى مناسبة، ويجري حالياً مراجعة الشروط المرجعية للدراسة من الجهات المشكلة في اللجنة.
- برنامج الحد من ارتفاع منسوب المياه الأرضية: تم الانتهاء من تنفيذ مشاريع خفض منسوب المياه الأرضية في أحياء الوادي، والمغرزات، والربوة، ويجري حالياً العمل في تنفيذ مشاريع في أحياء الازدهار والتعاون والفلاح والنفل وأجزاء من طويق والواحة وبدر والربيع والمغرزات، كما يجري العمل حالياً على تصميم مشاريع خفض المنسوب في أجزاء من حي الصحافة والربيع وطويق والفواز، كذلك يجري العمل على مراقبة منسوب المياه الأرضية من خلال ٤٠٠ بئر مراقبة، وتتم مراقبة وضع المياه الأرضية في مناطق شرق الرياض التي تتسم تربتها بحساسيتها العالية للرطوبة. كما يجري

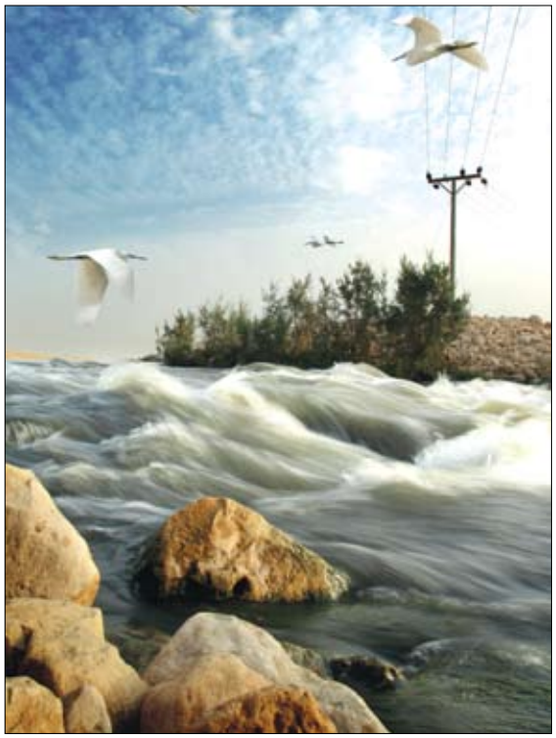

العمل لمعالجة وضع المياه وصرفها في هذه المناطق، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحدِّ من ارتفاع منسوبها ومعالجة آثارها، كما يتم الإعداد لإجراء دراسة أثر المياه الأرضية على الصحة العامة، وكذلك الإعداد لدراسة كميات التدفق من مشاريع صرف المياه الأرضية.
- برنامج مراقبة جودة المياه: يتم أخذ عينات دورية من مواقع مختلفة من شبكة إمداد مياه الشرب العامة للتأكد من جودتها ومطابقتها للمواصفات والتي يصل عددها إلى أكثر من (٣١,٥٠٠) عينة ويتم إجراء ما يقارب (١٦١,٨٠٠) تحليل كيميائي وبكتيري سنوياً، كما يتم متابعة (٢٠) مصنعاً للمياه المعبأة في مدينة الرياض للتأكد من مطابقتها للمواصفات، ويجري في الوقت نفسه العمل على وضع آلية واضحة لطريقة

إصدار تراخيص إنشاء مصانع المياه المعبأة ومزاولة النشاط بالتنسيق مع الجهات المختلفة، كما يجري العمل على تحديث المواصفات الفنية والشروط الصحية للمصانع، بما يتفق مع الظروف المناخية، كما يجري العمل على وضع آلية واضحة لطريقة متابعة مصانع المياه المعبأة في مدينة الرياض.

- برنامج تجميع ونقل ومعالجة مياه الصرف الصحي بمدينة الرياض: تم في هذا البرنامج تغطية ٥٣٪ من مساحة المناطق المطورة في المدينة حسب الخطة الموضوعة. كما يجري بالتزامن مع التوسع في التغطية إنشاء وتوسعة محطات المعالجة بطاقات قابلة لمعالجة جميع الصرف الصحي المنتج، حيث بدأ تشغيل المرحلة الأولى في محطة طريق الخرج بطاقة ١٠٠ ألف متر مكعب يومياً ويصلها حالياً أكثر من ٢٦ ألف متر مكعب يومياً، بينما يجري العمل على تنفيذ مشاريع شبكات وتوصيلات منزلية ومحطات معالجة لمزيد من التغطية بالخدمة.
- برنامج متابعة معالجة مرمى الصرف الصحي شرق الرياض (شرق النظيم) وإعادة تأهيله: تم الانتهاء من دراسة قامت بها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لمعالجة هذا الموقع، كما يجري العمل على تنفيذ محطة التفريغ البديلة في النظيم.

محور الموارد الطبيعية والمناطق المفتوحة والحياة الفطرية

برامج الموارد الطبيعية والمناطق المفتوحة والحياة الفطرية أحد محاور الخطة التنفيذية لحماية البيئة بمدينة الرياض، ويتضمن هذا المحور تسعة برامج من أهمها:

- برنامج حماية وتنظيف واستغلال الأودية والشعاب: يجري العمل على حماية الأودية والشعاب المتبقية وذلك ضمن أعمال التخطيط العمراني، بالإضافة إلى وضع خطة لحماية الأودية الرئيسية وتحديد مجاري السيول فيها، وهناك مشروع خاص بأعمال تنظيف الأودية والشعاب يتم إعداده حالياً.
- برنامج حماية وتطوير مناطق الحياة الفطرية: سيتم تحديد مواقع للمناطق الفطرية ورسم الخرائط لها، وعمل تقييم للبيئات والمواطن الطبيعية، وتحديد نطاق الحماية وما يتطلبها من أنشطة، ومن ثم إعداد خطة إدارة لكل منطقة مقترحة للحماية تتضمن برامج المحافظة والترويح والسياحة البيئية.
- برنامج مراقبة وتطوير أسواق الاتجار للأحياء الفطرية: تم إقرار خطة عمل تشمل: حصر جميع المحلات والأسواق والمستودعات والاستراحات والأسواق الشعبية التي يمارس فيها الاتجار بالكائنات الفطرية، والاستفادة من التجارب الدولية في مجال مراقبة أسواق بيع الكائنات الفطرية ومنتجاتها.
- برنامج حماية وتنظيم استغلال الأراضي الزراعية والأراضي ذات التربة الجيدة: تم الانتهاء من تنفيذ دراسات تتعلق بمسح وحصر وتصنيف التربة في مختلف مناطق المملكة والتي من ضمنها الرياض، وتم أيضاً إصدار الخريطة العامة للتربة بالمملكة، وأطلس الموارد الأرضية، كما قامت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتعاون مع وزارة الزراعة بإجراء دراسة للتربة في منطقة وادي حنيفة شملت تحليل وتصنيف التربة وإعداد الخرائط التي تحدد نوعيتها والاستعمال المناسب لها، كما تم الانتهاء من دراسة وتحديد مجرى سيل وادي حنيفة وفروعه من قبل الجهات الحكومية المعنية، وجرى إقرار هذه الدراسة من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، كما أقرت وزارة الزراعة والهيئة العليا ضوابط لتجزئة الحيازات في الوادي وروافده التي تم إعدادها من قبل لجنة من الجهات المعنية، كذلك أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض حدود ومساحة محميات الوادي التي سبق تحديدها من قبل الجهات المعنية.
- برنامج التحكم في الأنشطة التعدينية وتنسيقها خاصة في المناطق البيئية الحساسة: وتم في هذا البرنامج تشكيل لجنة لوضع ضوابط لاستغلال خام الرمل الأبيض (رمل السيلكا) بموقع الدغم، كذلك تم وضع خطة إستراتيجية طويلة المدى لتلافي الأضرار السلبية من وجود الكسارات وأمثالها في المواقع القريبة من التجمعات السكنية وذلك من خلال ضوابط معدة لهذا الهدف.
- برنامج مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة: تم من خلال هذا البرنامج تنظيف بطن الوادي من المخلفات وإعادة منسوب بطن الوادي إلى المنسوب الطبيعي، كما تم إنجاز

قناة المياه الدائمة من سد وادي حنيفة حتى الحاير، كذلك تم إنجاز الطريق المار في بطن الوادي من سد وادي حنيفة حتى بستان الجزعة مع ممر للمشاة، ويتم العمل حالياً على تحديث معلومات مصادر المياه في الوادي، بالإضافة إلى إنجاز خلايا المعالجة الحيوية للمياه وسيتم تشغيلها قريباً إن شاء الله، وقد تمت زراعة بطن الوادي بالأشجار المحلية الموجودة أصلاً في الوادي من سد وادي حنيفة حتى المنطقة المعروفة بالغنامية، ويجري العمل أيضاً في إنارة الطريق وممر المشاة، إلى جانب إنهاء عدد من الجيوب الترويحية في العديد من المواقع على امتداد الوادي ومنها سد العلب وسد حنيفة وبحيرات المصانع والسد الحجري.

- برنامج خطة تشجير الرياض: تم في هذا البرنامج الانتهاء من المرحلة الأولى لتشجير الشوارع الرئيسية، وجاري الآن تنفيذ المرحلة الثانية وتشمل الميادين الرئيسية، وسيتم ترسية المرحلة الثالثة قريباً، كما يتم النظر حالياً في وضع خطة تشجير متكاملة بالتعاون مع الجهات المعنية.
- برنامج مشروع إنشاء ١٠٠ ساحة بلدية في مدينة الرياض: تم حتى الآن إنجاز ١٤ ساحة بلدية موزعة في أرجاء المدينة، فيما يجري العمل لطرح عدد من الساحات خلال هذه الفترة.

محور الإدارة البيئية

محور الإدارة البيئية في الخطة يشتمل على ١١ برنامجاً من أهمها:

- برنامج إنشاء حديقة نباتية بمدينة الرياض: تم وضع التصاميم التنفيذية للحديقة، كما تم بحث إمكانية إقامة حديقة نباتية في منتزه الثمامة كما هو مخطط له في المشروع.
- برنامج تطوير وتحسين آلية إدارة وحماية البيئة في مدينة الرياض: وفي هذا الجانب تم عدّ أعمال اللجنة العليا لحماية البيئة واللجنة الفنية التابعة لها أولى خطوات هذا البرنامج، ويجري إنشاء قاعدة معلومات بيئية شاملة ستؤدي إلى تعزيز جهود إدارة حماية البيئة.
- برنامج تحديث قواعد المعلومات البيئية في مدينة الرياض: تم الانتهاء من إعداد قاعدة المعلومات الجغرافية البيئية، كما يجري العمل على إيجاد الوسيلة المناسبة لوضع قاعدة المعلومات الجغرافية على الإنترنت.
- برنامج تفعيل برامج البيئة ضمن برامج التعليم: يتم العمل على وضع الخطط المتعلقة بتنفيذ برنامج التربية البيئية ومتابعتها في المدارس، وتم إنجاز خطة المشروع للسنوات القادمة.
- وأشار المهندس عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ إلى أن الاجتماع اتخذ عقب ذلك عدداً من القرارات، من أهمها:
- مواصلة الجهات المسؤولة أعمالها في البرامج مع ضرورة تذليل الصعوبات التي تواجه أي برنامج، والاستفادة من آلية اللجنة الفنية في التنسيق المباشر.
- دعم أعضاء اللجنة الفنية وإعطاؤهم الصلاحيات اللازمة من قبل الجهات التي يمثلونها، وتوجيه الإدارات والأقسام في تلك الجهات كافة للتعاون معهم في كل ما يخص قضايا البيئة.
- دعم توفير وتبادل المعلومات بين الجهات الممثلة في اللجنة من خلال أعضاء فريق العمل الخاص بكل برنامج.
- الموافقة على الآليات المطروحة للتعامل مع القضايا المستجدة التي يتم تحويلها إلى اللجنة العليا لحماية البيئة.
- قيام الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتنسيق مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة لإيجاد الآلية النظامية اللازمة لتنفيذ وتفعيل قرارات اللجنة لمعالجة بعض القضايا البيئية الملحة.

- تشجيع المستثمرين في مجال تجميع ونقل ومعالجة الزيوت العادمة لاستيعاب الكميات كافة التي تنتجها من تلك الزيوت.
- قيام أمانة منطقة الرياض بزيادة المواقع المخصصة للتخلص من مخلفات الهدم والبناء في مختلف اتجاهات المدينة ومعالجتها والاستفادة من التجربة التي تطبقها الأمانة حالياً في مدفن السلي، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية.
- دعم جهود الأمانة في نظافة الأراضي البيضاء، وتعزيز عمليات المراقبة.
- قيام وزارة الصحة بالتنسيق مع وزارة الدفاع والطيران ووزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم بشأن تطبيق برنامج النفايات الطبية لدى المنشآت الصحية وشركات المعالجة التي تتبعها.
- التنسيق بين أمانة منطقة الرياض والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية ووزارة الصحة والمديرية العامة للمياه بمنطقة الرياض لإيجاد مدافن ومرافق مخصصة لبعض أنواع النفايات التي لا يمكن استقبالها في المدافن العامة ومنها النفايات الصناعية والطبية والخطرة وغيرها وفق أسس هندسية وبيئية سليمة.
- قيام وزارة الزراعة والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بمتابعة ومراقبة المناطق المحمية والطبيعية، وتهيئتها لأغراض حماية الحياة الفطرية واستغلالها للاستخدامات الترويحية، واستصدار القرارات اللازمة لذلك.
- التزام جميع الجهات المعنية بالمحافظة على ما تم إنجازه لتأهيل وادي حنيفة، والمشاركة في مراقبة التعديات ورمي المخلفات في الوادي.
- دعم جهود وزارة التربية والتعليم في خططها في زيادة الوعي البيئي في المناهج والمناشط الدراسية.
- دعم أمانة منطقة الرياض في جهودها في مجال التوعية البيئية عن النظافة وتوسيع دائرة مجالات التوعية.
- قيام وزارة الزراعة وأمانة منطقة الرياض بالتوسع في تطبيق الأنظمة الحيوية لمكافحة الحشرات والمبيدات الزراعية.
- تشجيع إقامة مشاريع الزراعة العضوية الخالية من الكيماويات.
- قيام الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بمواصلة برنامج دراسة الضوضاء بالتعاون مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لتكون برنامجاً مستمراً لمراقبة مستويات الضوضاء في المدينة.

(٢١) جهة تشارك في الخطة التنفيذية

وقد أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض تشكيل لجنة عليا لحماية البيئة بمدينة الرياض في إطار الهيئة في اجتماعها المنعقد في ٩ جمادى الأول ١٤٢٧هـ ، برئاسة سمو نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وعضوية الجهات ذات العلاقة. تتولى متابعة الوضع البيئي في مدينة الرياض، ووضع برنامج تنفيذي لحماية البيئة، ومتابعة تنفيذه مع الجهات ذات العلاقة.

وبدأت اللجنة العليا لحماية البيئة أعمالها بالتوجيه بإعداد برنامج تنفيذي تفصيلي لقطاع البيئة في مدينة الرياض، في ضوء الإستراتيجية البيئية الواردة في المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض الذي أعدته الهيئة والدراسات البيئية الأخرى، ليكون هذا البرنامج بمثابة محور لعمل اللجنة العليا لحماية البيئة في مدينة الرياض.

وعلى ضوء ذلك شكلت الهيئة لجنة فنية من المختصين في الجهات الممثلة في اللجنة العليا، للتنسيق مع الهيئة في إعداد البرنامج التنفيذي ومتابعة تطبيقه مستقبلاً. وفي اجتماعها الثاني في ٢ من المحرم ١٤٢٨هـ أقرت اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض (الخطة التنفيذية لحماية البيئة بمدينة الرياض للفترة من ١٤٢٨ – ١٤٣٥هـ) على أن تكون هذه الخطة خاضعة للمراجعة والتحديث بشكل دوري وفق المستجدات التي قد تطرأ خلال الفترة المحددة.

وتتمثل الجهات المشاركة في اللجنة العليا لحماية البيئة في كل من: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وأمانة منطقة الرياض، والهيئة العليا للسياحة، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ووزارة البترول والثروة المعدنية، ووزارة الصحة، ووزارة النقل، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الزراعة، ووزارة المياه والكهرباء، ووزارة الثقافة والإعلام، ووزارة التربية والتعليم، والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس، وإدارة مرور منطقة الرياض، والمديرية العامة للمياه بمنطقة الرياض، وشرطة منطقة الرياض، وجامعة الملك سعود، والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية، والشركة السعودية للكهرباء.

١,٦ مليار ريال تكلفة حوادث الرياض المرورية

مشاريع تنفيذية وحلول عملية لمتطلبات السلامة المرورية في الرياض

العديد من المشاريع التنفيذية والحلول العملية لجملة من المشاكل المتعلقة بالسلامة المرورية في مدينة الرياض؛ ناقشها الاجتماع التاسع للجنة العليا للسلامة المرورية في مدينة الرياض برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز في مساء الثلاثاء ١٢ صفر ١٤٢٩هـ بمقر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في حي السفارات.

سير العمل في العام الرابع من الخطة التنفيذية الخمسية لإستراتيجية السلامة المرورية لمدينة الرياض؛ كان على طاولة النقاش في الاجتماع، حيث تقوم الجهات المشاركة في تنفيذ إستراتيجية السلامة المرورية باستكمال المهام الموكلة إليها حسب البرنامج الزمني المدرج للعام الرابع. كما تقوم بترتيبات البدء في مهام السنة الخامسة من الإستراتيجية (١٤٢٩هـ).

نتائج تنفيذ الإستراتيجية

حقق تنفيذ إستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض - ولله الحمد - خلال الأعوام الأربعة الماضية من تطبيق المهام المدرجة في الخطة الخمسية الأولى من الإستراتيجية؛ نتائج ملموسة من خلال انخفاض معدل الوفيات والإصابات الخطرة في المدينة، حيث كانت أعداد حوادث الوفيات في عام ١٤٢٥هـ ٤٣٠ حادث وفاة، وفي عام ١٤٢٦هـ ٤٠٨ حوادث وفاة، وفي عام ١٤٢٧هـ ٣٥٣ حادث وفاة، وفي عام ١٤٢٨هـ ٣٥٧ حادث وفاة.

مؤشرات لتحليل الحوادث

وباستخدام المؤشرات الرئيسية العالمية لتحليل معدلات الوفيات الناتجة عن الحوادث المرورية مقياس: (وفاة/١٠,٠٠٠ مركبة) وتطبيقها على مدينة الرياض؛ نجد أن معدل الوفيات المسجل لكل ١٠,٠٠٠ مركبة في مدينة الرياض قد سجَّل انخفاضاً مستمراً طيلة السنوات التي تلت تطبيق إستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض؛ فقد بلغت أعداد الوفيات في ١٤٢٥هـ ٣,٤٦ وفاة لكل ١٠,٠٠٠ مركبة، وبلغت في عام ١٤٢٦هـ ٢,٩٦ وفاة لكل ١٠,٠٠٠ مركبة، واستمر الانخفاض في عام ١٤٢٧هـ ليصل إلى ٢,٣٣ وفاة

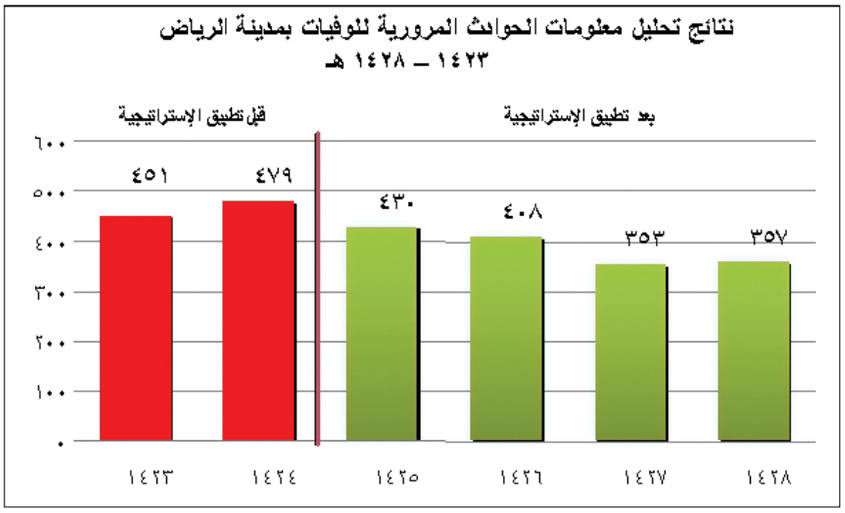

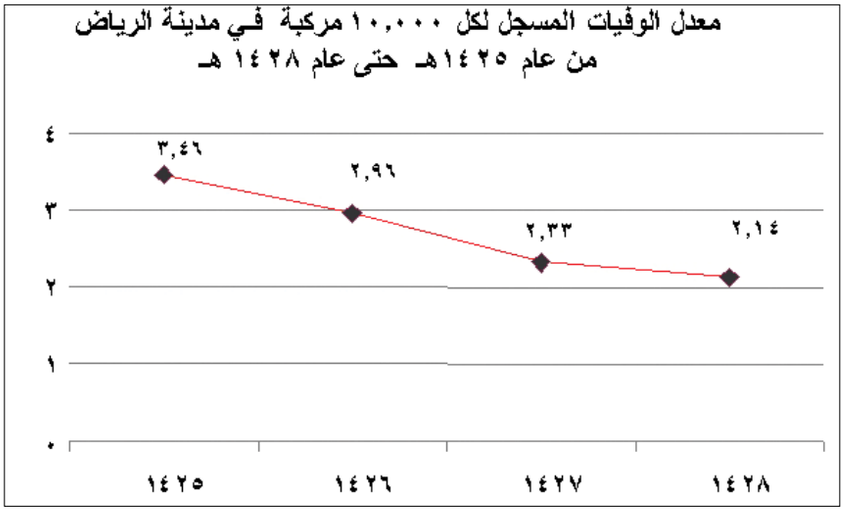

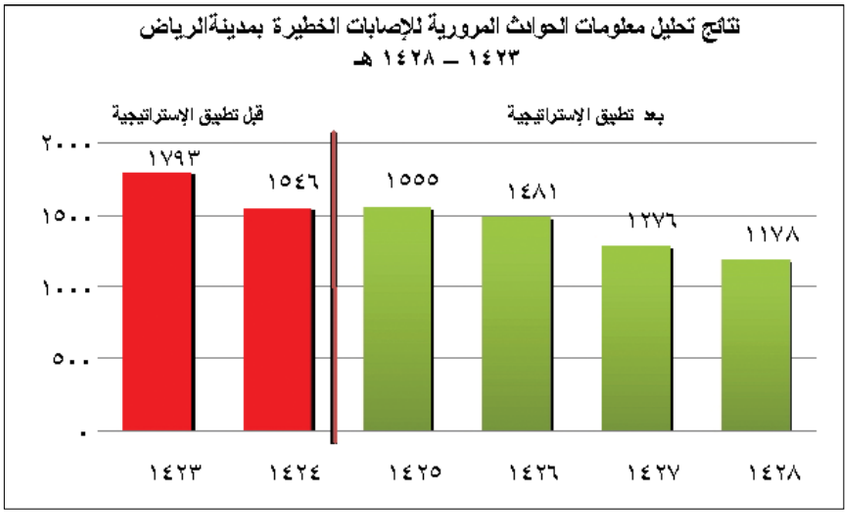

لكل ١٠,٠٠٠ مركبة ، وبنهاية عام ١٤٢٨ هـ وصل عدد الوفيات إلى ٢,١٤ وفاة لكل ١٠,٠٠٠ مركبة.

تزايد المركبات والرحلات

هذه النتائج الإيجابية تحققت بفضل من الله بالرغم من التزايد السنوي لعدد المركبات وتزايد عدد الرحلات المرورية في مدينة الرياض التي كانت تبلغ ٥,٣ مليون رحلة يومية في عام ١٤٢٥هـ، ووصلت إلى ٦ ملايين رحلة يومية في عام ١٤٢٨هـ.

أما فيما يتعلق بحوادث الإصابات الخطرة، فقد بلغ إجمالي عدد الإصابات في مدينة الرياض لعام ١٤٢٥هـ نحو ١,٥٥٥ حادث إصابة بليغة، وفي عام ١٤٢٦هـ بلغت حوالي ١,٤٠٨ حادث إصابة بليغة، فيما انخفضت عام ١٤٢٧هـ إلى ١,٢٦٧ حادث إصابة بليغة، وفي عام ١٤٢٨هـ انخفضت - ولله الحمد- إلى ١,١٧٨ إصابة.

خطة تطبيق الأنظمة المرورية

خطة تطبيق الأنظمة المرورية في مدينة الرياض من المشروعات المستمرة التي يتم تنفيذها من قِبَل مرور منطقة الرياض، وتشرف عليها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ويتم تحديثها سنوياً بهدف فرض الأنظمة المرورية بشكل مستمر في مدينة الرياض.

وتتضمن الخطة أهم المخالفات المرورية التي تتسبب في الحوادث الخطيرة، مثل: السرعة، وقطع الإشارة، والانحراف المفاجئ بين مسارات الطرق، والقيادة بتهور.

دليل تدريبي للضبط المروري

مشروع الدليل التدريبي لعمليات الضبط المروري أحد عناصر إستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض قامت بوضعه الهيئة بالتعاون مع مرور منطقة الرياض، ويهدف إلى وضع الأسس التدريبية في طرائق ووسائل عمليات الضبط المروري.

وقد تمت صياغة المشروع من قبل خبراء دوليين في مجال التدريب، واُستمدت عناصره الرئيسية بالاستفادة من نتائج الدراسات العالمية الحديثة والتجارب التي تم التوصل إليها في هذا المجال، ومن خلال العمل الميداني مع أفراد مرور منطقة الرياض.

وسيتم استخدام هذا الدليل في تدريب أفراد المرور على تطبيق الأنظمة المرورية، بالإضافة إلى مواصلة قيامهم بواجباتهم المرورية.

إدارة شاملة للحوادث

من المقرر أن ينتهي مشروع الإدارة الشاملة للحوادث المرورية في مدينة الرياض خلال شهر ربيع الثاني من هذا العام ١٤٢٩هـ، ويأتي هذا المشروع بوصفه أحد المشاريع المشتركة بين الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومرور منطقة الرياض بهدف تطوير مستوى أداء العمليات في مرور منطقة الرياض في سرعة

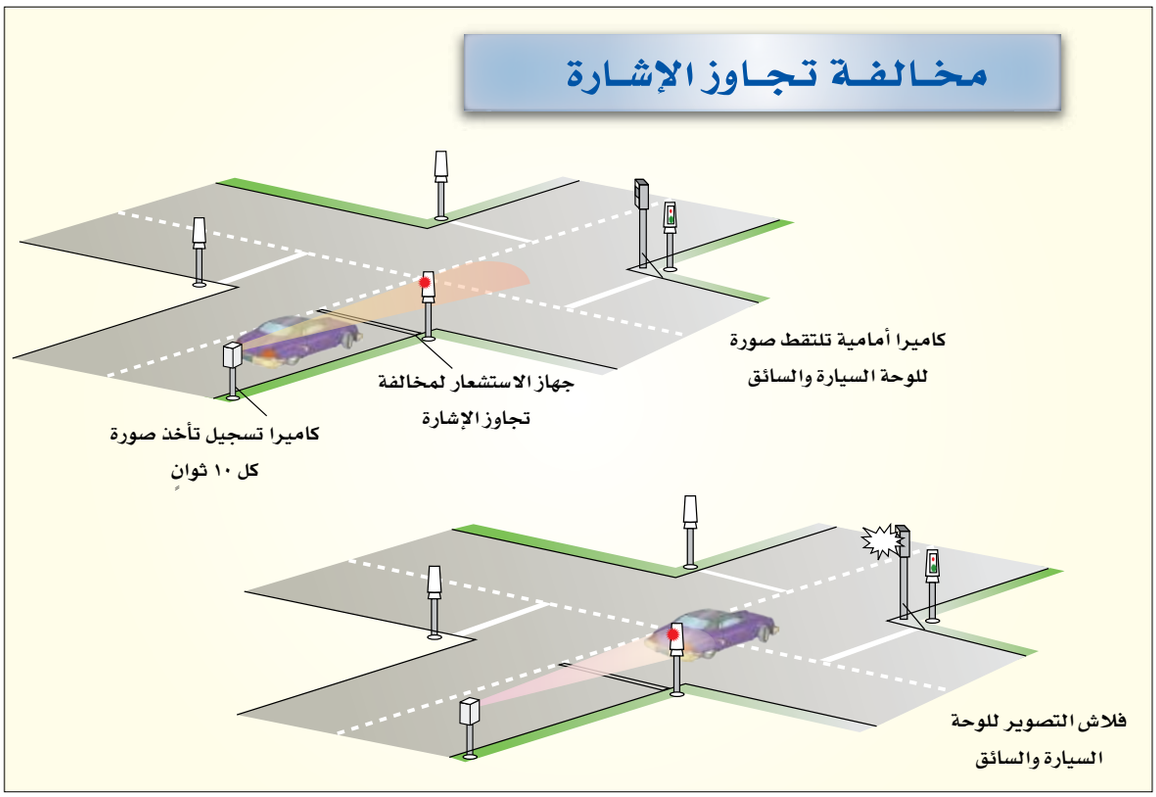

الاستجابة لبلاغات الحوادث المرورية، وذلك باستخدام أحدث التقنيات في مجال غرف العمليات والطوارئ.

سرعة الوصول إلى المواقع

مشاركة إدارة الدفاع المدني في منطقة الرياض في مشروع الإدارة الشاملة للحوادث المرورية في مدينة الرياض كانت محل نقاش في الاجتماع، حيث قامت الهيئة بالتنسيق مع إدارة الدفاع المدني في منطقة الرياض على وضع المتطلبات اللازمة لهذا المشروع بما يضمن تحديد مواقع الحوادث بدقة، وتوفير الآليات اللازمة لضمان سرعة الوصول إلى المواقع

والتعامل مع هذه الحوادث. وسيتم البدء في المشروع خلال شهر جمادى الآخر ١٤٢٩هـ - إن شاء الله.

استخدام الكاميرات الرقمية

يعدُّ المشروع الوطني لاستخدام الكاميرات الرقمية لضبط المخالفات المرورية أول مشروع لرصد المخالفات المرورية بنظام الـ «B.O.T» يتم تطبيقه في المملكة، على أساس الإنشاء والتشغيل وتحويل الملكية، وذلك باستخدام أحدث التقنيات في مجال أنظمة المراقبة المرورية، وبشكل خاص استخدام الكاميرات الرقمية المتحركة لضبط السرعة وتجاوز الإشارة الحمراء والقيادة بتهور بين مسارات الطرق.

المشروع يشتمل على رصد المخالفات والإدارة المرورية، وذلك لتحسين السلامة المرورية، وسلامة عملية النقل، وزيادة عوامل الأمن العام في المدن الرئيسية ومختلف المناطق في المملكة.

ومن المنتظر أن يتم خلال الأشهر القادمة تنفيذ المشروع في مدينة الرياض وسائر مناطق المملكة. وقد قام فريق عمل مشترك من هيئة تطوير الرياض ومرور منطقة الرياض، بتحديد مواقع كاميرات رصد المخالفات على شبكة الطرق في مدينة الرياض.

دراسة تكلفة الحوادث المرورية

قامت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بإجراء دراسة لتكلفة الحوادث المرورية، بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور ومرور منطقة الرياض، وهي دراسة متخصصة لتقدير تكلفة الحوادث المرورية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني، وقد تم الانتهاء من الدراسة في شهر ربيع الآخر ١٤٢٨هـ.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تكلفة الحوادث المرورية على المستوى الوطني تبلغ ١٣ مليار ريال سنوياً، بينما تبلغ تكلفتها على مستوى مدينة الرياض ١,٦٠٠ مليون ريال سنوياً،

وسوف تساهم هذه النتائج - إن شاء الله - في مساندة الجهات المعنية بالسلامة المرورية على المستوى المحلي والوطني في التعريف بالفوائد المتحققة مقابل التكاليف في مشاريع السلامة المرورية.

مشاريع هندسة السلامة المرورية

إستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض تتضمن جملة من مشاريع هندسة السلامة المرورية، حيث تقوم أمانة منطقة الرياض ووزارة النقل بتنفيذ عدد من المشاريع والدراسات المتخصصة في مجال الهندسة المرورية التي من بينها: مشاريع خاصة بتحديد وعلاج للطرق والمواقع التي تكثر فيها الحوادث الخطرة، ومشاريع أخرى ذات علاقة بالإدارة المرورية في مدينة الرياض، وتشمل هذه المشاريع:

❖ **مشاريع أمانة منطقة الرياض:**

قامت أمانة منطقة الرياض خلال الفترة الماضية بتحسين بعض المواقع التي تكررت بها الحوادث المرورية، وأنهت عدداً من الدراسات والمشاريع التي تهدف إلى رفع مستوى السلامة المرورية في مدينة الرياض، ومن أبرزها: تنفيذ مشاريع تحسين السلامة المرورية عند المدارس والمساجد، حيث تم طرح حوالي ١٠٠ موقع لهذين المرفقين للتنفيذ خلال هذا العام ١٤٢٩هـ، بالإضافة إلى عزمها على تنفيذ مشاريع تهدئة السرعة داخل الأحياء السكنية، والتي سيتم تنفيذها خلال الفترة القادمة، حيث ستساهم - إن شاء الله - في انخفاض معدل وفيات المشاة داخل الأحياء السكنية.

❖ **مشاريع وزارة النقل:**

قامت الوزارة في الفترة الماضية بتحديد الطرق والمواقع

الخطرة على الطرق التي تخضع لإشرافها. كما قامت بوضع الحلول اللازمة لها، وقد استمرت الوزارة في تحليل معلومات خريطة الحوادث المرورية في المدينة وتنفيذ عدد من المشاريع الضرورية للحد من الحوادث المرورية على هذه المواقع.

نظام تدقيق سلامة الطرق

تشكيل فريق عمل من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وأمانة منطقة الرياض ووزارة النقل لدراسة جدوى تبني منهجية البرنامج الأوروبي لتقييم الطرق الخاص بنظام تدقيق سلامة الطرق(EuroRAP)، وتفعيلها بوصفها مرحلة تجريبية على بعض الطرق في مدينة الرياض. كان أحد مخرجات الاجتماع التاسع للجنة العليا للسلامة المرورية بمدينة الرياض.

إشادة عالمية بالإستراتيجية

الاجتماع الدوري للجنة ثمّن إشادة منظمة الصحة العالمية بإستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض وقامت بعرض نتائجها في الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية. فقد كشفت المنظمة العالمية عن عزمها على توثيق نتائج إستراتيجية السلامة المرورية ضمن تقاريرها الأممية؛ لإتاحة الاستفادة من نجاح تجربة الإستراتيجية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، حيث عدّت المنظمة مشروع الإستراتيجية مشروعاً إنسانياً يحفظ حياة الناس من الخطر، وأبدت رغبتها في توثيق نتائج الإستراتيجية ورصد الانخفاض الكبير في عدد الحوادث والوفيات ضمن تقارير المنظمة السنوية على المستوى الإقليمي والعالمي، مشيدةً بالمشروع الذي أثبت نجاحه من خلال الإحصائيات، وداعية إلى الاستفادة من المشروع على مستوى مناطق المملكة الأخرى أو على المستوى العربي والعالمي.

إلى جانب ذلك، قدر الاجتماع ما ورد من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التي اختارت إستراتيجية الرياض بوصفها نموذجاً للتطبيقات الناجحة في مجال السلامة المرورية، وطلبت نشر وتعميم تجربة مدينة الرياض في مجال السلامة المرورية على باقي الدول الأعضاء في منطقة الإسكوا، ووضع خطة عمل لتحقيق هذا الغرض.

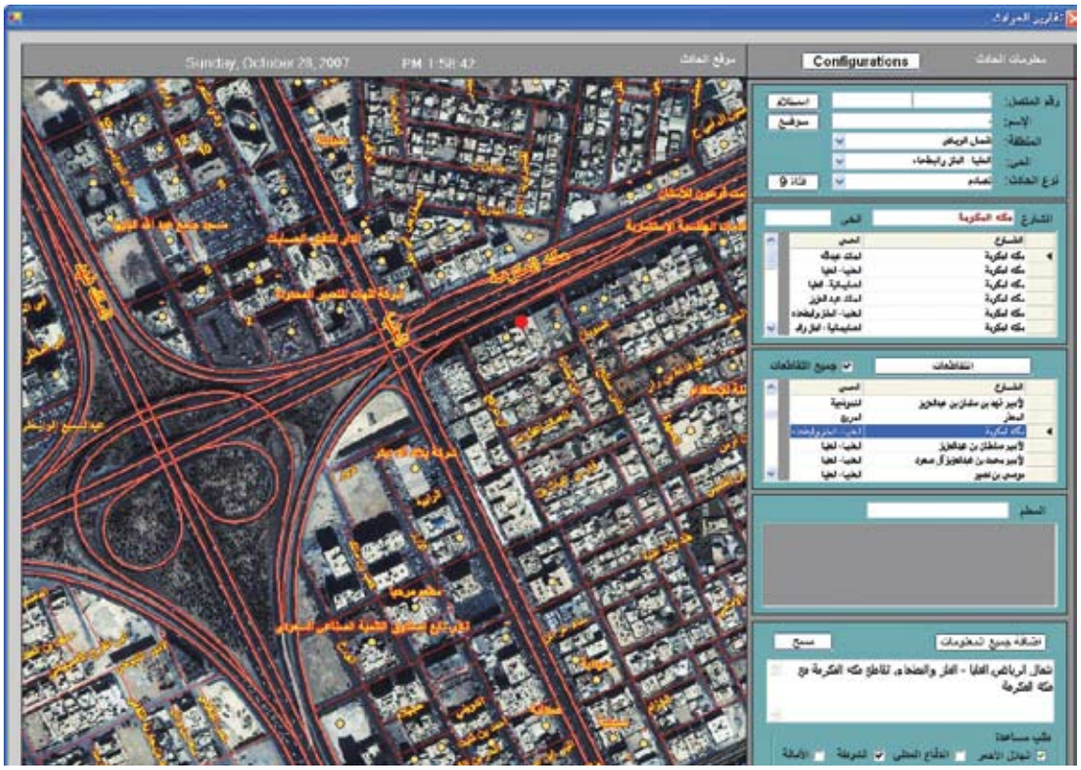

مشروع الإدارة الشاملة للحوادث المرورية .. استجابة أسرع للبلاغات وتطوير لأداء العمليات

يشكل مشروع الإدارة الشاملة للحوادث المرورية في مدينة الرياض، أحد المشاريع المشتركة بين الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومرور منطقة الرياض الرامية إلى تطوير مستوى أداء العمليات في مرور منطقة الرياض في سرعة الاستجابة لبلاغات الحوادث المرورية، وذلك باستخدام أحدث التقنيات في مجال غرف العمليات والطوارئ. وسيعمل هذا المشروع على تأسيس إدارة مرورية فاعلة، حيث يوفر النظام عمليات احتواء الحوادث عن طريق التوجيه السريع والآلي لدوريات المرور للقيام بالمهام المطلوبة بالسرعة والدقة اللازمة.

ويندرج النظام المشترك ضمن مهام إستراتيجية السلامة المرورية التي وضعتها الهيئة في المدينة، ويجري على ضوئه وضع نظام لإدارة الحوادث المرورية في المدينة يهدف إلى تطوير إستراتيجية شاملة لإدارة الحوادث المرورية في المدينة يشمل القطاعات المعنية بمعالجة نواتج الحوادث المرورية، والمتمثلة في مديرية الدفاع المدني في منطقة الرياض وجمعية الهلال الأحمر السعودي، وأمانة منطقة الرياض، فضلاً عن مرور المنطقة.

السلامة المرورية

تتصدر الحوادث المرورية قائمة أسباب الوفيات والإصابات الخطيرة في المملكة، وتفرز آثارها الفادحة خسائر اجتماعية واقتصادية وصحية وبيئية، فضلاً عن المشكلات المرورية، الأمر الذي جعلها إحدى أهم القضايا والمشكلات المتنامية التي تواجه السكان.

وبالنظر إلى الازدهار الحضري الذي تشهده الرياض، وعدد سكانها الذي يناهز خمسة ملايين نسمة، وكثافة الحركة المرورية فيها التي تتجاوز ستة ملايين رحلة يومياً؛ تشكل الحوادث المرورية إحدى قضايا المدينة الحرجة التي تعذر معالجتها من قبل جهة بعينها، نظراً لتشعب أبعادها وتعدد وسائل معالجتها. قضية الحوادث المرورية التي تشير الإحصاءات إلى تجاوز عددها ٣٠٠ ألف حادث مروري سنوياً على مستوى المملكة، تؤدي إلى أكثر من أربعة آلاف حالة وفاة سنوياً، وأكثر من ٣٠ ألف إصابة تنتهي ٢٠٠٠ منها بإعاقات مستديمة، وتتسبب في إشغال نحو ٣٠٪ من أسرة المستشفيات، فضلاً عما تخلفه الحوادث من مآس اجتماعية واقتصادية تكبد المجتمع ما يزيد عن ١٣ مليار ريال سنوياً على مستوى المملكة، و ١,٦ مليار ريال على مستوى مدينة الرياض.

من هذا المنطلق بادرت الهيئة للتصدي لهذه القضية، وكوّنت اللجنة العليا للسلامة المرورية، برئاسة صاحب السمو الملكي نائب رئيس الهيئة، وعضوية تسع جهات حكومية معنية في المدينة، وقامت بوضع إستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض، بناءً على دراسات ميدانية تحليلية، انبثقت منها خطة تنفيذية من قبل جميع الجهات ذات العلاقة.

رفع مستوى السلامة المرورية

وتقوم إستراتيجية السلامة المرورية على استيعاب جميع العوامل: المرورية، والهندسية، والاقتصادية، والصحية، والإدارية، والثقافية، في إستراتيجية توجيهية تؤدي إلى إزالة آثارها السلبية، وتحويلها إلى أداة إيجابية، لرفع مستوى السلامة المرورية في المدينة، وذلك من خلال برامج تنفيذية بعيدة المدى تقوم بها جميع الجهات ذات العلاقة بالسلامة المرورية.

وتتولى الهيئة في هذا البرنامج القيام بالدراسات الميدانية، ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية، وتطوير أنظمة السلامة المرورية، ومساندة أعمال الجهات الأخرى؛ كاستخدام الأنظمة الحديثة في رصد الحوادث، وتدريب كوادر الإدارات المرورية على استخدامها، وتطبيق نتائجها التحليلية، ونشر البحوث والدراسات وأعمال التحسينات في القطاعات كافة.

وفي الوقت الذي ترمي فيه إستراتيجية السلامة المرورية إلى التقليل من حالات الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق خلال العشر سنوات القادمة – بمشيئة الله – عبر عدد من الإستراتيجيات والمهام الرئيسية الموزعة بين الجهات المعنية بالسلامة المرورية؛ أدرجت الهيئة في أعمال الإستراتيجية مختلف متطلبات السلامة المرورية الأخرى، كتصميم الأحياء السكنية، وتوفير بيئة آمنة للمشاة، وتطوير وسائط النقل العام للحد من استخدام السيارة، وتصميم المراكز الحضرية الفرعية، وتوزيع المرافق والخدمات بالتكافؤ، وتطوير أعصاب الأنشطة، وجميعها إجراءات إستراتيجية تحدُّ من الحركة المرورية، وأعداد الرحلات، وتزيد من مستويات السلامة المرورية في المدينة عموماً.

إدارة الحوادث المرورية

وقد وضعت الإستراتيجية خطة تنفيذية خمسية تتضمن المهام المناطة بالجهات ذات العلاقة، وتخضع بشكل مستمر للمتابعة والتقويم لمستوى الأداء في تنفيذ المهام الرئيسية للجهات المعنية في كل سنة من سنوات الخطة الخمسية.

إحدى مهام إستراتيجية السلامة المرورية في مدينة يتمثل في مشروع مشترك بين الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومرور منطقة الرياض يجري على ضوئه وضع نظام لإدارة الحوادث المرورية في المدينة، يهدف إلى تطوير إستراتيجية شاملة لإدارة الحوادث المرورية في المدينة، وذلك عبر رفع مستوى أداء غرفة العمليات في مرور المنطقة في سرعة الاستجابة لبلاغات الحوادث المرورية، وذلك باستخدام أحدث التقنيات في مجال غرف العمليات والطوارئ، ويتضمن المشروع عدداً من العناصر.

تحديد مواقع الحوادث

وبموجب نظام إدارة الحوادث المرورية، سيتم تحديد مواقع الحوادث المرورية من خلال تحديد مواقع الأشخاص المتصلين، وذلك باستخدام خدمة تحديد المواقع التي تقدمها شركات الاتصالات السعودية، والخريطة الرقمية التي أنتجتها الهيئة، والمزودة بأسماء الأحياء والشوارع، حيث جرى تقسيم مدينة الرياض على ضوء النظام الجديد إلى عدة أجزاء: قناة الشمال والجنوب والغرب، وقناة الشرق، وقناة الطرق الدائرية السريعة عبر مربعات واضحة المعالم، وذلك للمساهمة في تقليص زمن تحديد الموقع، ومن ثم سرعة الاستجابة لبلاغات الحوادث المرورية ورصد المخالفين ونوع المخالفات، فضلاً عن مساهمة النظام في ضبط العاملين داخل الفرق الميدانية وتحديد مساراتهم واتجاهاتهم.

وبناء على موقع المتصل، يحدد النظام أقرب موقع لدوريات المرور في المنطقة، ويجري إرسال البلاغ آلياً من مركز القيادة والسيطرة في مرور الرياض إلى الفرق الميدانية من دوريات المرور الرسمية والسرية التي تباشر الحوادث، والتي جُهزت بمتطلبات النظام التقنية والفنية.

ومن خلال الأجهزة التي ستوفر في مركبات المرور، سوف يشاهد رجل المرور في المركبة خريطة للمدينة يحدد فيها آلياً موقع الحادث، وأقصر الطرق للوصول إلى الموقع، إضافة إلى معلومات رئيسية أخرى تشمل وقت استلام البلاغ، والمبلغ، ونوع الحادث، ورقم لوحة السيارات المخالفة، والمعلومات الخاصة كافة بالمركبة والمخالفات التي عليها، وموقع الحادث مع صورة له، وكذلك معلومات بالنسبة لقائد المركبة من خلال رقم

سجله المدني، وما إذا كان سجله يحوي أية مخالفات سابقة أو أن المركبة أو السائق مطلوب لدى جهات أمنية.

وفي حال وجود إصابات خطيرة، يقوم النظام آلياً أيضاً، بتحديد أقرب موقع لجمعية الهلال الأحمر السعودي، أو مركز لسيارات الإسعاف، ليتم إرسال البلاغ إليه مزوداً بمعلومات الحادث الرئيسية.

كما سيحدد النظام أقرب مستشفيات المدينة لموقع الحادث أمام مستخدمي النظام في دوريات المرور والإسعاف، للمساعدة في تقليص زمن الاستجابة للحالات الحرجة، وتسهيل مهمة تحديد الخيار الأفضل أمام المسعفين أثناء تعاملهم مع الحوادث الخطيرة.

وقد اشتمل البرنامج على تدريب رجال المرور على استخدام النظام الجديد خلال مراحل تجريبية خضعوا خلالها إلى دورات متقدمة نظرية وتطبيقية.

إدارة عمليات المرور

ووصولاً إلى تحقيق إدارة مرورية فعالة، يستجيب نظام إدارة الحوادث المرورية في مدينة الرياض للمتطلبات الدائمة والطارئة للاستجابة لبلاغات الحوادث، فقد يتطلب الأمر في بعض الحوادث المرورية إغلاق طرق معينة نتيجة تعطل

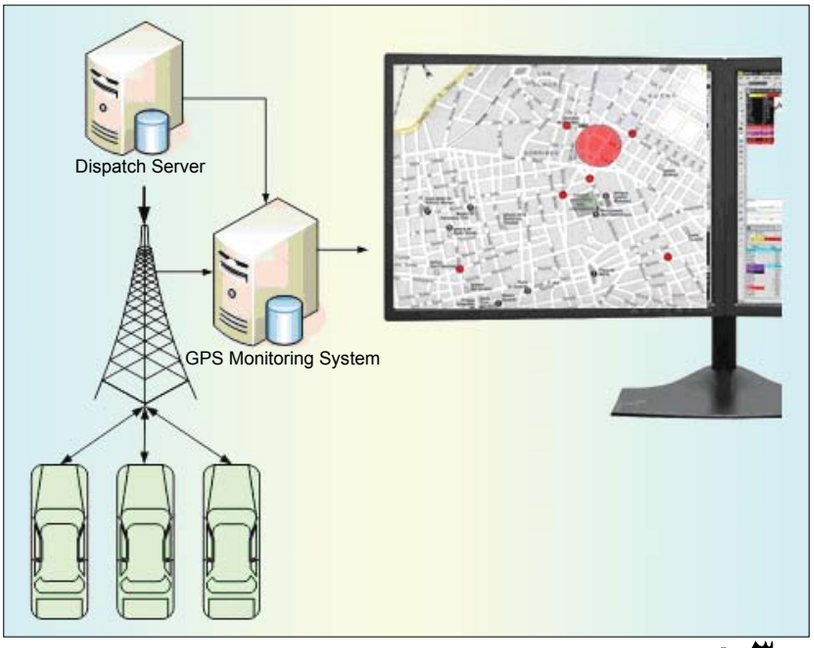

المركبات، أو الآثار الناجمة عن الحادث، وقد تستدعي الحاجة إلى توجيه السير في اتجاه مغاير للاتجاه الرئيسي المتعارف عليه. عندها يستجيب النظام فوراً لمثل هذه الحالات بشكل فعال من خلال احتواء عمليات الحوادث عبر التوجيه السريع والآلي لدوريات المرور للقيام بالمهام المطلوبة وبالسرعة والدقة اللازمة، وفي حالة الحاجة إلى إغلاق منطقة معينة، يمكن للنظام تحديد جميع الطرق المؤدية إلى هذه المنطقة وتوجيه مركبات المرور إليها آلياً.

الربط مع الجهات الأخرى

يتمتع نظام إدارة الحوادث المرورية بقدر وافر من المرونة والتطوير، الأمر الذي يتيح ربطه وتطبيق خدماته مع الأجهزة المعنية الأخرى التي تساهم في تسهيل مهمة الاستجابة والوصول إلى الحوادث المرورية، ومنها: جمعية الهلال الأحمر

السعودي بمنطقة الرياض، وشرطة منطقة الرياض، ومديرية الدفاع المدني في المنطقة، وغيرها من الجهات.

ومن شأن ربط النظام مع جميع هذه الجهات، تسهيل مهام الأجهزة المعنية بمباشرة الحوادث، خصوصاً الخطيرة منها والتي تتطلب استدعاء سيارات الإسعاف أو الدفاع المدني للتعامل مع الإصابات والوفيات أو مع الحرائق التي تنتج عن هذه الحوادث.

وستكون جمعية الهلال الأحمر من أولى الجهات التي سيتم ربطها وتعريفها بنظام إدارة الحوادث المرورية في المدينة، وذلك لتوفر البنية التحتية اللازمة والخاصة بربط مركبات الإسعاف بغرفة العمليات.

فيما جرى التنسيق مع إدارة الدفاع المدني في منطقة الرياض لوضع المتطلبات اللازمة لهذا النظام بما يضمن تحديد مواقع الحوادث بدقة، وتوفير الآليات اللازمة لضمان سرعة الوصول إلى المواقع والتعامل مع هذه الحوادث. وسيتم البدء في المشروع خلال شهر جمادى الآخر من العام الحالي ١٤٢٩هـ -إن شاء الله.

وفي المرحلة الأخيرة من المشروع، سيتم الربط مع أمانة منطقة الرياض، بحيث يصبح هناك إمكانية لإدخال أية

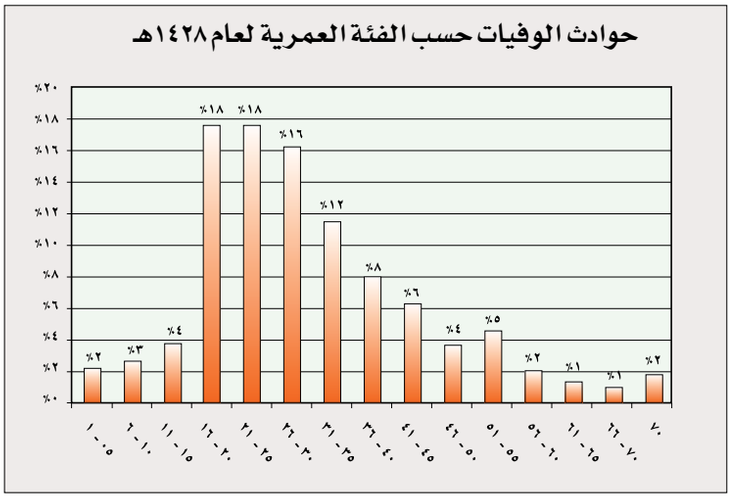

معلومات هامة، مثل: مشاريع بناء أو صيانة طرق وغيرها، يحدد بها بداية المشروع ونهايته، مما سيساهم في إدارة الحركة المرورية بفعالية.

طريقة عمل النظام

يعمل نظام إدارة الحوادث المرورية عبر تحديد مواقع الحوادث المرورية من خلال عنصرين رئيسيين، هما: مواقع الأشخاص المتصلين باستخدام خدمة تحديد المواقع عبر الهاتف، والخريطة الرقمية التي أنتجتها الهيئة، والتي زودت بأسماء الأحياء والشوارع وإحداثيات المواقع الجغرافية.

وبناءً على موقع المتصل، سيحدد النظام أقرب موقع لدوريات المرور في المنطقة، ليتم إرسال البلاغ إليها آلياً، ومن ثم إرسال معلومات الحادث والموقع وأقرب طريق لوصول الوحدة المرورية إلى الموقع.

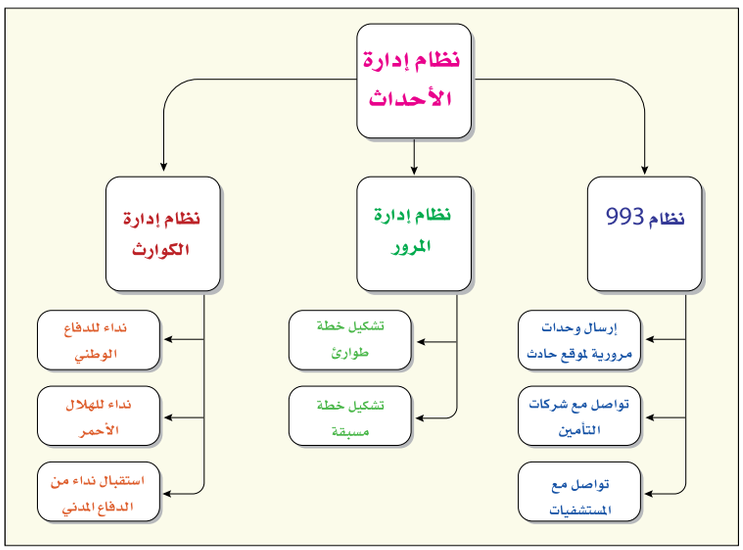

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض..
ملامح مختصرة من منهج العمل وأسلوب الإدارة

قدم المهندس عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ورئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة؛ ورقة العمل التي شاركت بها الهيئة لتطوير مدينة الرياض، حول تجربتها في إدارة المشاريع وأسلوبها في الإدارة، في المؤتمر الثاني لإدارة المشاريع الذي نظمته الهيئة السعودية للمهندسين في مدينة الرياض، خلال الفترة من ٢٨ ربيع الأول إلى الأول من ربيع الثاني ١٤٢٩هـ.

وطرحت ورقة عمل الهيئة رؤيتها وأهدافها الرامية إلى تحقيق التطوير الشامل لمدينة الرياض في المجالات كافة، ومناهج العمل الرئيسية في الهيئة على مستويات المدينة والمؤسسة والمشاريع، مستعرضة بإيجاز تجربة الهيئة في إنشاء وتشغيل وإدارة مركز الملك عبدالعزيز التاريخي بوصفه حالة دراسية، ونوهت إلى أن ما تقدمه قيادة هذه البلاد المباركة - بعد توفيق الله - من دعم ومساندة لجميع مؤسسات الدولة، ومن ضمنها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض؛ يشكل العامل الأكبر - بعد توفيق الله - في قيام هذه المؤسسات بدورها تجاه الوطن والمواطن.

فقد حظيت الهيئة - بتوفيق الله - بقيادة فذة، من لدن رئيسها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله، الذي أدار مشروعاً عملاقاً عنوانه: مدينة الرياض، الحاضرة العالمية، والتي اختصرت منجزات المدن، واصطفت في الخط الأول إلى جوار الحواضر العالمية الكبرى.

كما يمثل الدور المساند لصاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز نائب رئيس الهيئة؛ أنموذجاً لتكامل القيادة، حيث يتولى - حفظه الله - المسؤولية المباشرة لبعض اللجان العليا في الهيئة، المعنية بإدارة بعض أهم القضايا في واقع المدينة، كاللجنة العليا لحماية البيئة، واللجنة العليا للسلامة المرورية.

تأسيس الهيئة

جاء تأسيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عام ١٣٩٤هـ، بقرار صادر من مجلس الوزراء الموقر بهدف إيجاد سلطة عليا تتولى مسؤولية التطوير الشامل لمدينة الرياض، بأبعاده الحديثة، من خلال قيادة محركات النمو في المدينة نحو رؤية مستقبلية واعدة، توفر لجميع القطاعات الحكومية العاملة في المدينة مرجعية تخطيطية مشتركة، تنطلق منها جميع أعمال هذه الجهات في المدينة، بما يضمن زيادة فاعلية أعمالها في تحقيق احتياجات المدينة، والتنسيق بينها، لذلك تشكلت الهيئة من القطاعات الحكومية ذات العلاقة، والقطاع الخاص، والأهالي.

وقد جاء تأسيس مركز المشاريع والتخطيط في عام ١٤٠٣هـ وهو الجهاز التنفيذي الإداري والفني للهيئة، ليتولى تنفيذ أهدافها وسياساتها من خلال برامج عمل تشمل: إجراء الدراسات الشاملة عن مختلف جوانب المدينة، وتوفير قواعد معلومات واسعة متجددة، وإعداد الخطط التطويرية بعيدة المدى، والمخططات الهيكلية، وتوفير ذلك لجميع الشركاء في تطوير وتنمية المدينة، والتنسيق بينهم، وإضافة إنشاء المشروعات التطويرية المختلفة.

استقطاب الكوادر والمعلومات

عمل الهيئة يرتكز للقيام بهذه المهام على أساسين مهمين، هما:

أولاً: الكوادر البشرية، التي تشكل الاستثمار الحقيقي للهيئة، حيث هدفت الهيئة إلى توطين كل جوانب العملية التطويرية، من خلال تأهيل الكوادر الوطنية عبر برامج التدريب المستمر، والتدريب على رأس العمل، وإتاحة الفرصة لتلك الكوادر لتولي المسؤولية، وقيادة الأعمال، ومساندتهم بالخبراء والمستشارين، والتقويم المتواصل.

ثانياً: المعلومات الشاملة المحدثة بصورة مستمرة، والتي تمثل المعيار الأساس في إعداد الخطط، وصناعة القرارات، حيث تمثل هذه المعلومات المرحلة الأولى في كل أعمال الهيئة وبرامجها، ويتم توفيرها لجميع الجهات العاملة في المدينة للإفادة منها. وتحرص الهيئة على إظهار تلك المعلومات عبر كل الوسائل المتاحة، كقواعد البيانات التخصصية، والخرائط الرقمية، والتطبيقات الحديثة، ونشر تلك المعلومات على أوسع نطاق.

مبادئ أساسية في العمل

بالرغم من تنوع عمل الهيئة، وتعدد أعماله ومشاريعه، إلا أنه يتضمن مبادئ أساسية، تشكل سمة وقاسماً مشتركاً في أعمالها. أبرز هذه المبادئ:

الأول: يتمثل في تمحور أعمال التطوير حول خدمة الإنسان، الذي توجه الجهود نحوه، والاهتمامُ به يأخذ أبعاداً مختلفة، حيث تسعى الهيئة دوماً لاستجلاء تصورات السكان من كل الفئات والأعمار، والتعرف على تطلعاتهم، فيما يتعلق بمستقبل مدينتهم، وقد تم استيعاب تلك الرؤى والتصورات، لتنعكس في الرؤية المستقبلية للمدينة ضمن المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض.

بُعدٌ آخر يتمثل في الرصد الدقيق لاحتياجات السكان، من خلال الدراسات الميدانية المتواصلة وورش العمل المستمرة، التي تؤسس لكل ما يتم إعداده من خطط مستقبلية للقطاعات كافة، فعلى سبيل المثال: شهدت المراحل الأولى من دراسة القطار الكهربائي نموذجاً من نماذج العمل بهذا المنهج حيث كان لرأي الجمهور المستفيد الذي قيس من خلال المقابلات والاستبيانات؛ أثر في التصميم المقترح لهذه الخدمة.

ويتمثل بعدٌ ثالث في تطوير البيئة الحضرية من خلال توفير: الساحات والميادين العامة، والعناية بتنسيق المواقع والتشجير وحركة المشاة، ونظافة البيئة، والسلامة المرورية، وغير ذلك. فاستكمال متطلبات الأداء الإنساني الإيجابي يمثل حقاً مكتسباً للإنسان الذي استخلفه الله في الأرض، واستعمره فيها، وسخر

الكون لخدمته في هذه المهمة.

المبدأ الثاني: احترام البيئة الطبيعية للمدينة، التي تشكل أحد متطلبات التطوير على مستوى التخطيط الاستراتيجي، وعلى مستوى المشاريع، وهي في مدينة الرياض تتسم بأهمية مضاعفة، نظراً للحساسية الشديدة للنظام البيئي الصحراوي، وقد خصص المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض قسماً رئيسياً مستقلاً لقطاع البيئة، كما أخذت المتطلبات البيئية وزنها الضروري في بقية الخطط القطاعية، ضمن

المخطط الاستراتيجي، وكذلك المشاريع التطويرية. وقد بدأ العمل مؤخراً في برنامج شامل لحماية البيئة في مدينة الرياض، تشارك فيه جميع الجهات ذات العلاقة المباشرة، وغير المباشرة بالبيئة، ويعدّ العمل الذي يُنفذ حالياً في وادي حنيفة من أهم مشروعات التأهيل البيئي.

المبدأ الثالث: يتمثل في إبراز الهوية المحلية عبر عدة محاور، منها: المحافظة على التراث العمراني والثقافي، من خلال ترميم المنشآت التراثية؛ كما حصل في المصمك وقصر المربع وأجزاء من سور الرياض وبواباتها، أو إعادة تأهيلها وتوظيفها؛ كتطوير الدرعية التاريخية، وتوظيف تلك المنشآت في خدمة المجتمع من خلال العمل المؤسسي، والأنشطة الثقافية، والتراثية المناسبة؛ مثل: متاحف الدرعية التاريخية، ومؤسساتها الثقافية، ومتحف المصمك، وقاعات العروض المتحفية في قصر المربع.

كما تم إبراز الهوية المحلية من خلال استلهام روح العمارة المحلية في تأسيس مقرات المؤسسات الوطنية والثقافية، مثل: مبنى قصر الحكم، وجامع الإمام تركي بن عبدالله، والمتحف الوطني، ودارة الملك عبدالعزيز، وقصر طويق. وكذلك من خلال العناية بالتراث الثقافي الاجتماعي، كتطوير حي الدحو التراثي، وسوق الزل، وساحات وسط المدينة التاريخية وميادينها.

تنوع في مستويات المهام

إن قيام الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بمهمة التطوير الشامل للمدينة يضع أمامها طيفاً واسعاً من المهام، فالهيئة تمارس تنوعاً في مستوى التخطيط، يمتد من مستوى التخطيط الحضري الإقليمي، كالمخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، إلى التخطيط الحضري على مستوى المدينة، كالمخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، ثم التخطيط على مستوى قطاعات المدينة، كتخطيط المراكز الفرعية، والضواحي الجديدة، وتطوير وسط المدينة، وشبكة الطرق، ووسائط النقل العام المستقبلية، وغير ذلك. إضافة إلى بناء المنشآت الحضرية، وتشغيلها، مثل مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، وحي السفارات، وقصر الحكم، ووادي حنيفة، وغيرها.

كما تمارس تنوعاً في طبيعة المشاريع لتشمل: مشاريع التطوير العمراني والثقافي؛ كتطوير الدرعية التاريخية، وتطوير المرافق والخدمات؛ كتطوير قطاع النقل، وتشغيل المنشآت الحضرية؛ كإدارة منطقة قصر الحكم، وحي السفارات، ومركز الملك عبدالعزيز التاريخي، بالإضافة إلى برامج التطوير الاقتصادي، والاجتماعي.

ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد ليشمل مواجهة القضايا الكبرى في واقع المدينة، التي تتشعب متطلبات إدارتها وتنسيق أعمالها خارج نطاق عمل جهة محددة، ومن ذلك: قضايا حماية البيئة، والسلامة المرورية، والأمن الحضري، وقضايا التنمية الاجتماعية، التي تشمل استراتيجيات مكافحة الفقر والقضاء على البطالة.

يصاحب هذا التنوعَ في المهام والمستويات والاختصاصات تنوعٌ في الشركاء، يشمل المؤسسات الحكومية، والمؤسسات العامة، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص.

ولتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة، والحد من التكاليف، وتضخم الأجهزة التنفيذية، والقدرة على القيام بهذا التنوع لكبير من المهام؛ اتبعت الهيئة صيغاً منهجية مرنة، لتتمكن من التعامل بفاعلية مع شركائها على مستوى المدينة، والقيام بمهامها التنفيذية المتنوعة.

تطوير مدينـة

فعلى مستوى المدينة تمارس الهيئة دورها الذي يتمثل في توجيه محركات النمو للعمل وفق خطة عمل موحدة لتطوير المدينة، وتقديم الدعم والمساندة، وذلك من خلال المفاهيم التالية:

أولاً: الشراكة في الأهداف، كمفهوم منظم وموثّق للعلاقة بين الجهة التخطيطية والجهات التنفيذية، بما يضمن استيعاب مناهج عمل هذه المؤسسات، وإشراكها في تطوير الحلول، وبالتالي زيادة كفاءة تنفيذ الخطط، وتسهيل مهام التنسيق والمتابعة، ويعكس مجلس الهيئة هذا الإجراء، فمجلسها مشكل من ١٨ عضواً من الجهات الحكومية ذات العلاقة وممثلي القطاع الخاص والأهالي، كما تعمل تحت مظلة الهيئة لجان عليا تستوعب شركاء آخرين، مثل: اللجنة العليا لتطوير الدرعية، واللجنة العليا لتطوير متنزه الثمامة، واللجنة العليا للسلامة المرورية، واللجنة العليا لحماية البيئة.

ثانياً: صياغة رؤية مستقبلية للمدينة، انطلاقاً من المقومات الاستراتيجية التي تمتلكها، واعتباراً لاحتياجاتها المستقبلية، والفرص المتاحة. وقد أسهمت في بلورة هذه الرؤية جميع الجهات العاملة في المدينة، وعكست المشاركة الجماعية، والمفهوم الشامل للتطوير.

ثالثاً: وضع خطط موحدة عامة تمثل الأساس للجهات كافة في وضع خططها التفصيلية وتنفيذها. يتم تحديثها دورياً لاستيعاب المستجدات، فالمخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض يشكل مظلة لأعمال التنمية والتطوير في المدينة. يشتمل على مخططات هيكلية، وسياسات قطاعية، وإدارة حضرية، ويتضمن ٥٨ برنامجاً تطويرياً تنفيذياً، شملت القطاعات التنموية كافة في مدينة الرياض، جرى تحويلها إلى خطط تنفيذية خمسية، يتم تنفيذها من قبل المؤسسات العاملة في المدينة، وتراجع وتحدث دورياً.

رابعاً: وضع القضايا الكلية في تطوير المدينة ضمن إطار شمولي، يستوعب جميع العوامل المؤثرة بشكل مباشر، وغير مباشر في منظومة الحل، وتحديد أدوار الجهات ذات العلاقة بالقضية بدقة، وضمن خطة عمل يقوم على تنفيذها الجميع، ومن ذلك على سبيل المثال: إستراتيجية السلامة المرورية التي لا يقتصر حل مشكلتها في المدى البعيد على مجرد تطوير الأنظمة المرورية، وزيادة كفاءة أجهزتها فقط، وإنما يتجاوزه ليشمل الجوانب الطبية، والهندسية، والتربوية، والإعلامية. والسلامة المرورية جزء من قضية الإدارة المرورية التي تقوم على توظيف مرافق النقل بكفاءة عالية، والمواءمة بين شبكة النقل وتصميمها وبين متطلبات تشغيلها وإدارتها، وكل هذه المتطلبات تتطلب برامج بعيدة المدى لتحقيق أهدافها.

خامساً: التنسيق، والمساندة بكل أشكالها: التخطيطية، والفنية، والإدارية، والمتابعة، وتقويم الأداء والمشاريع، وتحديث الخطط.

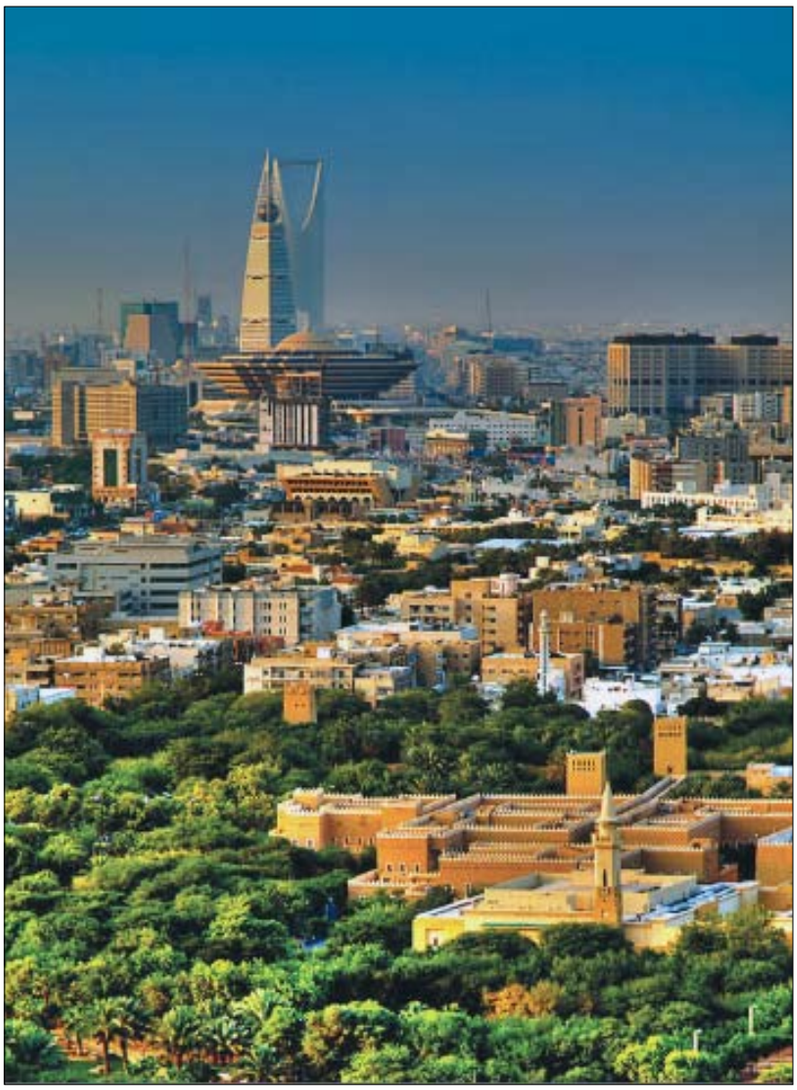

منهجية الأداء المؤسسي

أما على المستوى المؤسسي فإن أسلوب إدارة الأعمال والمشاريع يأخذ سمات تركز على التكامل والتنسيق بين المهنيين العاملين في الهيئة بمختلف تخصصاتهم ومرجعياتهم الإدارية، ومن أبرز هذه السمات:

- تكوين الإدارات العضوية الأساسية التي تغطي جميع عناصر التخطيط الحضري، والقيام بالمشاريع الحضرية الكبرى، ويشمل ذلك: إدارة للتخطيط الحضري الاستراتيجي، وإدارة لتنفيذ المشاريع، وإدارة للتطوير العمراني والثقافي، وإدارة للبحوث والدراسات، وإدارة لتقنية المعلومات الحضرية، وإدارة لحماية البيئة، وإدارة للمنشآت الحضرية، وإدارة للتشغيل والصيانة، وغيرها. تقوم هذه الإدارات بمهام أساسية في مجال تخصصها، تجعلها مرجعية للمؤسسة في مجالها، بالإضافة إلى قيامها بمهام مشتركة في إدارة الأعمال والمشاريع.
- الإدارة المشتركة للمشاريع، فكل مشروع يُكوَّن له فريق خاص بإدارته يتولى قيادته أقرب الكفاءات إلى الجوانب الأساسية في المشروع، وتمدُّه بقية الإدارات بالكوادر اللازمة. كما يتاح للفريق الاستعانة بالكفاءات المناسبة والضرورية من خارج الهيئة، فمثلاً هناك فريق لإدارة مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة، وآخر لتطوير طريق الملك عبدالله، وثالث لمشروع تطوير الدرعية التاريخية، وقد تتعدد مسؤولية الفرد الواحد ضمن أكثر من مشروع، ووَفْق مستويات إدارية مختلفة.
- يتاح في إدارة المشاريع المشتركة بين الهيئة وشركائها من الجهات والمؤسسات الحكومية، لفرق العمل والإدارات المختلفة بالهيئة الاتصال المباشر بالإدارات المشابهة لها في المؤسسات المشاركة في المشروع، مستندين على صلاحيات مقنّنة في اتخاذ القرار بما يضمن انسيابية العمل في مراحل تطوير المشروع المختلفة.
- الاستفادة من الخبرات المتخصصة من خارج الهيئة كلما دعت الحاجة، وإشراكها ضمن فرق العمل المختلفة، هذه الخبرات تعين على رفع مستوى الكوادر الوطنية، وتسهم في نقل أحدث الأفكار والتجارب العالمية.

إدارة المشاريع الإنشائية

تمثل إدارة المشاريع الإنشائية حالة مركزة من المنهجية المؤسسية في الهيئة، تتمثل أبرز جوانبها فيما يلي:

- التعاطي مع المشاريع على اختلاف أنواعها يتم في إطار تحقيق متطلبات التطوير الشامل للمدينة، فعلى سبيل المثال: تحرص الهيئة عند تنفيذها للمشاريع الإنشائية على تحقيق متطلبات التطوير الأساسية في الجوار المحيط بالمشروع، والمدينة بشكل عام، ومن ذلك توفير مناطق مفتوحة عامة في كل مشروع بقدر الإمكان، كما تم في مشروع مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، وحي السفارات، ومنطقة قصر الحكم، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ومبنى المحكمة العامة، والمحكمة الجزائية، وحالياً في برنامج تطوير الدرعية.
- تكوين فريق المشروع، واعتماد مفهوم المسؤولية التضامنية في إدارة المشروع، فالفريق بكامله مسؤول عن إنجاز المشروع بنجاح.
- إدارة المقاولين لها بيئة متكاملة من الأطر النظامية والإجراءات الإدارية والهندسية، فالمشاريع يتم تنفيذها من خلال المقاولين على اختلاف تخصصاتهم.

وتتلخص أبرز مرتكزات التعامل مع المقاولين في إدارة المشاريع الإنشائية فيما يلي:

- آلية متكاملة لتأهيل المقاولين وفرزهم حسب قدراتهم ومجالات تخصصهم، عبر مراجع متكاملة للمواصفات والمقاييس العامة والخاصة بالهيئة.
- بحث قدرة المقاولين تبعاً لخبرة المقاول، وتخصصه، وتاريخه التنفيذي، ومستوى تكامل كوادره، وأدائه المؤسسي، وإمكاناته المالية.
- ربط فريق العمل المكلف في الهيئة بالمشروع بجهاز التنفيذ الخاص بالمقاول، والمشاركة الفاعلة في تطوير الحلول، وتنفيذ الخطوات على المستويات التفصيلية الدقيقة، والمتابعة المستمرة، واستلام نواتج العمل مرحلياً.
- التعامل المباشر مع جميع المقاولين في المشروع بما في ذلك المقاولين من الباطن، هذه المباشرة تتضمن: الموافقة على المقاولين من الباطن، والمشاركة الإشرافية الكاملة على أعمالهم، مع بقاء مسؤولية المقاول الأساسي، الذي تتم من خلاله إجراءات المحاسبة والمطالبة والتصفية.

نموذج مشروع المركز التاريخي

تشكل تجربة الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في إنشاء مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، حالة تطبيقية لإدارة المشاريع التي تتولاها الهيئة، ففي أواخر العام ١٤١٦هـ وجهت اللجنة العليا المنظمة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة بتقديم مقترح للاحتفاء بهذه المناسبة الوطنية العزيزة. فقدمت الهيئة مقترحاً بإنشاء مؤسسة حضارية على المستوى الوطني تعكس قيمة المناسبة، من خلال مشروع وطني دائم يقدم خدمة حضارية للوطن بكامله، ثم تطورت فكرة المؤسسة لتصبح مركز الملك عبدالعزيز التاريخي.

وتقوم فكرة المركز على إنشاء مؤسسة وطنية على مستوى المملكة تُذكر بنعمة الله ومنّه على هذه البلاد بالأمن والخير العميم، لتكون مركزاً ثقافياً وواجهة حضارية مشرفة تعكس تاريخ جزيرة العرب ورسالة الإسلام الخالدة. وتُعرّف بتاريخ المملكة العربية السعودية، ودورها التاريخي، والأسس التي قامت عليها.

وقد اعتمد في تصميم المركز - علاوة على دوره الوطني- أن يكون رئة ثقافية خضراء على مستوى المدينة، تتكامل مع برنامج تطوير منطقة قصر الحكم، ويشكل معها نواة للتطوير الشامل لوسط المدينة، بما يُعيد لوسط المدينة: جودة الحياة السكنية، وبيئتها الإنسانية، وتطوير اقتصادها، وتأهيل تراثها وقيمتها الوطنية في خدمة البلاد، وتحقيق جوانب مهمة من الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض.

تحديات وحلول

واجهت جملة من التحديات العمل في مشروع مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، لعل من أبرزها:

- الوقت المحدود لإنجاز المشروع، نسبة إلى حجمه وتعدد محاوره، حيث لم يتجاوز الوقت المتاح للمشروع ٣٣ شهراً شاملاً أعمال التخطيط والتصميم والإنشاء.
- طبيعة المشروع كونه يتطلب إنشاء مؤسسة متحفية بمقاييس عالمية، إضافة إلى ما اشتمل عليه المشروع من أنماط متعددة من المنشآت، فضلاً عن الاعتبارات العمرانية للجوار المحيط، والمتطلبات التخطيطية لتطوير وسط المدينة. وكذلك تعدد الجهات التي ستتبع لها عناصر المشروع المختلفة.
- إدارة العدد الكبير لفرق العمل التي اشتملت على مختصين في مجالات التخطيط العمراني والعمارة والتاريخ والآثار والمتاحف إلى جانب مقاولي التنفيذ.
- تداخل الجداول الزمنية لفرق العمل المختلفة وارتباط بعضها بنواتج أعمال الفرق الأخرى.
- انشغال استشاريي التصميم ومقاولي التنفيذ للأعمال المتحفية بمشاريع في أنحاء العالم كافة ضمن الاستعدادات للألفية الثالثة.

وللقيام بالمهمة ضمن: الحدود الزمنية، والتكلفة المعتمدة، والأهداف المقررة، والعناصر المكونة للمشروع؛ اعتمدت الهيئة جملة من الإجراءات الإدارية، والسياسات للسيطرة على: الوقت، والجودة، والمتطلبات، وفريق العمل.

السيطرة على الوقت

المطلب الأول في عامل السيطرة على الوقت كان في الطبيعة المتوالية لمعظم الخطوات التنفيذية في المشروع.

فقد تضمن التسلسل الطبيعي لمهام المشروع البدء بالتخطيط الحضري للموقع، ثم تطوير المحتوى المتحفي وسيناريو العرض، وبناءً عليه تحدد المعروضات، وبناءً على كل هذا تنفذ التصاميم المعمارية للمباني، ومن هذه المرحلة يمكن العمل في خطوط متوازية في: التصاميم الهندسية، وتصاميم المعروضات بكل أنواعها. كما يمكن العمل بعد ذلك بالتوازي في مختلف المراحل التنفيذية التالية، ووَفْق هذا المنهج فإن المشروع سيستغرق وقتاً أطول من المتاح.

من جانب آخر كان من الضروري إعطاء أطول مدى زمني ممكن لتطوير الأفكار الأساسية والمضامين والتصاميم، ولمواجهة هذا الوضع اعتمدت الهيئة عدداً من الإجراءات، منها:

- التجهيز المبكر، واستباق القرارات، ففي الوقت الذي كانت اللجنة العليا للاحتفال تدرس مقترح الهيئة، تم القيام بمسح شامل للاستشاريين المصممين في مجالات تصميم المتاحف، ووضعت خطوط أولية للعمل قابلة للتعديل وفقاً للقرارات الصادرة، وجرى تقويم عدد من التجارب، وبدأت الاتصالات الأولية بالمكاتب الاستشارية المناسبة للمشروع، وفي كل مرحلة كان يتم تنفيذ جميع الأعمال التمهيدية قبل صدور القرارات وتوقيع العقود، وكانت الهيئة تتولى القيام بهذه المهام التحضيرية، ومنها: تجهيز المواقع للمقاولين.
- إطلاق العمليات المتتالية في وقت واحد، وذلك من خلال وضع محددات أساسية لكل مهمة تجعل نواتجها ملائمة للمرحلة التي تليها؛ فطلب من فريق التصميم المعماري للمباني توفير مساحات بفراغات محددة لقاعات العرض المتحفي، أو ما يسمى (black boxes)، وتجهيزات هندسية قادرة على استيعاب أي عرض متحفي، وَفْق سرد موضوعي للعناصر المتحفية، وليس سرداً للمعروضات المتحفية التي لم تكن معروفة في تلك المرحلة، في المقابل بدأت عملية جمع كل المعروضات الممكنة، والقيام بكل الأعمال التحضيرية لها، من: بحث، وتوثيق، وترميم، بغض النظر عن سيناريو العرض المتحفي الذي ستوضع فيه، والفراغ المتحفي الذي سيحتويها. مما سمح بالبدء في أعمال السيناريو المتحفي والتصميم العمراني في وقت واحد، وكانت تتم عملية مواءمة مباشرة بين المهمتين بناءً على ما يستجد من قضايا مؤثرة. ومثل هذا الإجراء تم في إنجاز التصميم العمراني للموقع، والتصميم المعماري، وتنسيق المواقع (landscape)، وكذلك في القيام بأعمال الإنشاء، وتركيب المعروضات، والتأثيث.
- المساندة الكبيرة التي وجدتها الهيئة من اللجنة العليا المنظمة للاحتفال، والدعم المتواصل من سمو رئيس الهيئة والمسؤول الأول عن المناسبة، فقد كانت القرارات حاضرة، والتوجيهات آنية، ما وفر الكثير من الوقت والجهد.

إجراءات لضبط الجودة

المطلب الثاني للإجراءات الإدارية تمثل في ضبط الجودة، حيث اتخذت الإجراءات التالية :

- السيطرة على التكاليف النهائية للمشروع من خلال التوصيف والتقييس الدقيق لتفصيلات العمل، وإشراك الشركات التنفيذية في تقويم التصاميم وقابليتها للتنفيذ، والعمل ضمن سقوف مالية لكل مرحلة، وعدم تجاوزها، وتشكيل فرق تنفيذية تعمل مباشرة من خلال الهيئة، وخفض التكاليف من خلال تكوين فرق من الأخصائيين لمهام محددة: كجمع المعروضات، ووضع السيناريو، والقيام بالدراسات البحثية.
- للبدء في أعمال التنفيذ، تم الانتهاء من التصاميم المعمارية والهندسية خلال ٥ أشهر من اعتماد الفكرة التصميمية للمشروع وطُرح في منافسة للتنفيذ. وحيث لم يكن من الممكن الانتهاء من تصميم التجهيزات المتحفية؛ فقد تم وضع مبلغ مقطوع (Provisional Sum) في عقود التنفيذ للتجهيزات المتحفية، والتي تم تنفيذ معظمها عبر مقاولين من الباطن للمقاول الرئيسي من المؤسسات المتخصصة في عناصر المشروع، وكان عددها كبيراً بالنسبة لمشروع واحد ومن دول مختلفة، شاركت الهيئة في مسح وترشيح هؤلاء المقاولين، وتوصيف مهامهم، والتعامل المباشر معهم في استلام المنتجات.
- التقويم المرحلي والجزئي للأعمال، من خلال لجان مرجعية، حيث يضمن هذا الإجراء اكتشاف الأخطاء والإخفاقات في وقت مبكر، وتعديلها، ومنع انتقال الخطأ إلى مرحلة لاحقة، كتقويم التصميم العمراني قبل بدء تصميم المنشآت .

ضبط أهداف المشروع

المطلب الثالث يكمن في ضبط أهداف المشروع، والتأكد من تحقيقها من خلال كل عناصر المشروع ونواتجه، فالأهداف الحضرية المضمنة في المشروع من تقديم المرافق الحديثة للجوار المحيط بالمركز - على سبيل المثال - كان سيتم التنازل عنها في زحمة التفكير بتحقيق المتطلبات الوظيفية للمؤسسات المستفيدة من المشروع.

كما أن تحقيق هدف ربط المركز ببرنامج تطوير منطقة قصر الحكم، وجعلهما قطبي الرحى في تطوير المنطقة، كان يمكن أن يتلاشى في خضم معالجة الإشكالات والتحديات الموجودة في الموقع، من تنوع المرافق التراثية، واختلاف مناهج ترميمها وتوظيفها.

الجوانب الفكرية والأهداف السامية المتمثلة في قيام المركز بتجسيد الدور العالمي للمملكة، ومكانتها في العالم الإسلامي، والعمق التاريخي للمنطقة؛ كان هو الآخر مهدداً بالاختزال في ظل غياب المعروضات، وعدم معرفة ما يتوفر منها.

وللسيطرة على الأهداف وتحقيقها في واقع المشروع اعتمدت الهيئة إجراءين رئيسيين هما :

- العمل في الجوانب المتحفية على أساس موضوعي، وسياق تاريخي، وعلى أساس هذا السيناريو الموضوعي، الذي يتسم بالعمق والشمول، فقد تم وضع سيناريو عرض متحفي يسمح باستيعاب ما يتوفر من معروضات لدعم القصة العامة للمتحف، ويعوض النقص من خلال المشبهات والمجسمات.
- تحويل الأهداف والمضامين والقيم التي اعتمدت في تأسيس المركز إلى مستويات متتالية من الأهداف التنفيذية القابلة للضبط والسيطرة والقياس والتحكم، فعلى سبيل المثال: لتحقيق الهدف العام لتوفير خدمة للجوار المحيط بالمركز، كان أحد الأهداف التنفيذية لذلك يقضي بتداخل نسيج المركز ومنشآته مع الجوار المحيط، وذلك من خلال عدم سيطرة منشآت المركز على الجوار، والسماح بالحركة الراجلة في جميع الاتجاهات، وكذلك دمج شبكة الطرق المحلية في نطاق المركز وإبقاء وظيفتها الأساسية؛ ليصبح المركز جزءاً من الذاكرة اليومية لسكان المدينة، وتصميم المناطق المفتوحة في المركز لتشكل منطقة تماس بالأحياء المجاورة، لذلك جاء تصميم المركز بوصفه حديقة خضراء كبيرة تحيط بها الأحياء من كل جانب.

إدارة فرق العمل

جانب آخر يكمن في مستوى مباشرة الهيئة لفرق العمل، فالهيئة تتصل مباشرة، وتدير فرقاً متخصصة شكلتها من خارج الهيئة، كفرق المواضيع المتحفية للقاعات، وفرق جمع المعروضات، وتتعامل مع فرق عمل المقاول الرئيسي، ومع فرق عمل مقاولي الباطن، كفرق الأفلام الوثائقية، بالإضافة إلى فرق عمل من المؤسسات المشاركة، كفريق دارة الملك عبدالعزيز، ووكالة الآثار والمتاحف، ومكتبة الملك عبدالعزيز العامة. هذا التعامل لا يتم على مستوى استلام المنتجات فقط، وإنما يتسم بقدر كبير من التداخل، والمعالجة، والتقويم المرحلي، والمساندة، والمشاركة في تطوير الحلول بين فريق الهيئة وهذه الفرق.

لتسهيل هذه المهمة عمدت الهيئة إلى عدد من الإجراءات منها:

- ضمان تجانس الفريق، حيث يشكل ذلك أحد المطالب المهمة لنجاح فرق العمل في أداء مهامها، وذلك بأن يقوم أحد أعضاء الفريق بقيادته، ويشكل في الوقت نفسه ضابط الاتصال بالفرق الأخرى والهيئة. ولدعم أداء الفرق المتخصصة قامت الهيئة بالاتصال في كثير من الأحيان بكل أعضاء الفريق لاستيعاب اختلاف وجهات النظر، وإشعار الجميع بالتقدير.
- وضوح المهمة كان مطلباً أساسياً يعني: توصيف المهمة، وتحديد الجدول الزمني للنواتج، وكيفية الاتصال بالفرق الأخرى، والصلاحيات المتاحة، ومجال المناورة للفريق.
- تولّي الهيئة وإشرافها على أعمال الاتصال بين الفرق، فكانت الهيئة تستلم منتجات كل فريق، وتطلب تعديلها، قبل تسليمها للفريق الآخر.
- شكلت الهيئة من رؤساء فرق العمل غرفة عمليات لمتابعة دور مهم وهو: التأكد من سير العمل في أعماله التنفيذية لتحقيق الأهداف الأساسية لكل مرحلة، وإشراك الجميع في اتخاذ القرارات الأساسية، وإعادة ترتيب الأدوار، وتوجيه الإسناد للمهام المتعثرة والمتأخرة، والإفادة من رأي الجميع في تقويم نواتج كل مهمة، وحل الإشكالات التي ترد على أداء الفرق كتعثر الاتصال، وتأخر الإنجاز.

وبفضل الله أنجز المشروع في وقته المحدد، حيث كان لتكاتف الجهود والعمل بروح الفريق الواحد دور في تجاوز كل الصعاب المتوقعة.

وفقاً للمؤشرات الحضرية لمدينة الرياض:

٤,٦ مليون نسمة عدد سكان الرياض؛ ٦٧٪ منهم سعوديون

أصدرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض مجموعة من المؤشرات الحضرية للقطاعات السكانية والاقتصادية والعمرانية والنقل واستعمالات الأراضي في المدينة، بهدف تقديم صورة مركزة عن واقع هذه القطاعات، والنمو الذي شهدته، وذلك وفقاً لتحليل دقيق للبيانات والمعلومات حول كل قطاع من القطاعات المختارة.

أظهرت المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض في قطاع السكان، بلوغ عدد قاطني المدينة ٤,٦ مليون نسمة؛ ٥٦٪ منهم من الذكور، مقابل ٤٤٪ من الإناث، فيما شكل عدد السعوديين من سكان العاصمة ٦٧٪، لقاء ٣٣٪ من غير السعوديين.

وعلى صعيد الإسكان أظهرت المؤشرات الحضرية بلوغ نسبة النمو السكني نسبة ٤,٢ ٪ على مستوى المدينة، وذلك بكثافة سكانية قدرت بـ ١٦٨٦ فرداً في الكيلو متر المربع، في حين رصدت بلوغ عدد الوحدات السكنية في الرياض عدد ٧٤٨ ألف وحدة سكنية، بنسبة تملك للمساكن بين المواطنين قدرت بـ ٥٦٪، فيما حددت المؤشرات نسبة الشاغر من الوحدات السكنية بنحو ٦ ٪.

أما مؤشرات قطاع النقل فقدرت أعداد السيارات لكل أسرة في الرياض بـ ١,٧٢ سيارة، تقطع يومياً ٦ ملايين رحلة، خلال مدة زمنية تقدر بـ ١٩ دقيقة للرحلة الواحدة.

وتستند الهيئة في وضعها للمؤشرات الحضرية إلى قاعدة المعلومات الحضرية التي أسستها في المدينة، وتضم أوعية معلومات مرجعية تساهم في تقييم وقياس نتائج خطط التطوير الراهنة واستشراف خطط التطوير المستقبلية في المجالات كافة، فيما تتزود قاعدة المعلومات من نواتج البحوث والدراسات التي تجريها الهيئة في مختلف المجالات لخدمة أعمال الهيئة وغيرها من الجهات العاملة في المدينة، إلى جانب المسوحات الميدانية التي يجري تحديثها باستمرار.

وتشكل المؤشرات الحضرية قمة هرم قواعد المعلومات، حيث تتشكل قاعدة الهرم من مرحلة جمع البيانات الخام، التي تستخلص منها الإحصائيات التي يجري استخدامها في المخططات الرئيسية والدراسات الإستراتيجية والتقارير الأولية، فيما تعلو المؤشرات قمة هرم المعلوماتية وذلك لصلتها المباشرة بإعداد السياسات التنموية ومتابعة تقويمها.

ويقصد بـ (المؤشر الحضري): ملخص المعلومات حول موضوع معين، أو الإشارة إلى إشكالية معينة، ويتصف المؤشر بمعلومته المبسطة، وتصويره للظاهرة المراد التعبير عنها بدقة متناهية.

وتشمل المؤشرات الحضرية الصادرة لمدينة الرياض القطاعات السكانية والاقتصادية والعمرانية والنقل، فيما سيتم إضافة المزيد من المؤشرات إلى قطاعات أخرى في المدينة مستقبلاً بمشيئة الله.

المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض	
القطاع	المؤشر
عدد السكان	٤,٦٢٢,٤٢١
مساحة المدينة المطورة	١٠٠٠ كم٢
نسبة النمو السكني	٤,٢٠٪
نسبة الهجرة	١,٢٠٪
نسبة عدد السكان الذكور	٥٦٪
نسبة عدد السكان الإناث	٤٤٪
السكان السعوديون	٦٧٪
السكان غير السعوديين	٣٣٪
نسبة السكان تحت سن ٥١	٣٤٪
وسيط العمر للسعوديين	١٨سنة
نسبة الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة؛ العمر من (٦-٢٢) سنة	٩٢٪
نسبة الأمية	٨٪
الكثافة السكانية	١٦٨٦فرداً كم٢
متوسط عدد أفراد الأسر	٦,٣
حجم القوى العاملة	١,٦٩٢,٩٢٥
نسبة ملكية المساكن	٥٦٪
عدد الوحدات السكنية	٧٤٨٠٠٠
نسبة الوحدات الشاغرة	٦٪
عدد السيارات لكل أسرة	١,٧٢
عدد الرحلات المرورية	٦ ملايين رحلة يومياً
متوسط زمن الرحلة/دقيقة	١٩

٤٠٠ جهة تتلقى ٦٠٠٠ تقرير معلوماتي عن الرياض خلال عام

نظم المعلومات

أصدرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أكثر من ستة آلاف تقرير معلوماتي عن مدينة الرياض استفاد منها أكثر من ٤٠٠ جهة من القطاعات كافة، تشمل القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع التعليمي والبحثي، وجرى تزويدهم بالمعلومات والبيانات المتخصّصة والتفصيلية عن المدينة، وذلك خلال عام ١٤٢٧هـ.

المعلومات.. مورد وطني ثمين

انطلاقاً من دور الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في قيادة مسيرة التنمية في المدينة، وكونها مصدراً أساسياً للمعلومات في مدينة الرياض لصناع القرار على مختلف مستوياتهم، وتحقيقاً لأهداف الهيئة التطويرية الشاملة؛ يأتي توفير المعلومات والبيانات عن مدينة الرياض لكافة الجهات المستفيدة منها سواء كانت من القطاعين العام والخاص والأفراد، حيث تمثل هذه المعلومات مورداً وطنياً ثميناً يجري استغلاله في عمليات التنمية.

قطاعات متعددة

تتعدد البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لتشمل كل من القطاعات: السكان، والاقتصاد، والإسكان، والنقل، والبيئة، والخدمات العامة، واستعمالات الأراضي، ومعلومات البنى التحتية، والبيانات ذات الصلة بالمشاريع التطويرية والعمرانية، وغيرها من المعلومات.

وتسعى الهيئة إلى توفير المعلومات والبيانات التاريخية والحديثة كافة عن المدينة، إضافة إلى تحليل واقع الجوانب المختلفة للحياة في المدينة، وتقديم الرؤى المستقبلية عنها إلى جانب توظيف البيانات والمعلومات بكفاءة عالية لتحقيق الاستفادة القصوى لكافة القطاعات المؤثرة والفاعلة في عمليات التنمية.

مجتمع معلوماتي في الرياض

وصولاً إلى الهدف الذي وضعه المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض الذي وضعته الهيئة والمتمثل في تشكيل مجتمع معلوماتي في مدينة الرياض، والتحول إلى مصاف المدن العصرية التي تتوفر فيها المعلومات عبر خدمات الاتصال لجميع الأفراد وقطاعات الأعمال، ضمن مفهوم (الحكومة الالكترونية) و(التجارة الالكترونية)، تعددت جهود الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في تعزيز المحتوى المعلوماتي المترابط بين القطاعات الحكومية والخاصة، وشجعت تقديم الخدمات

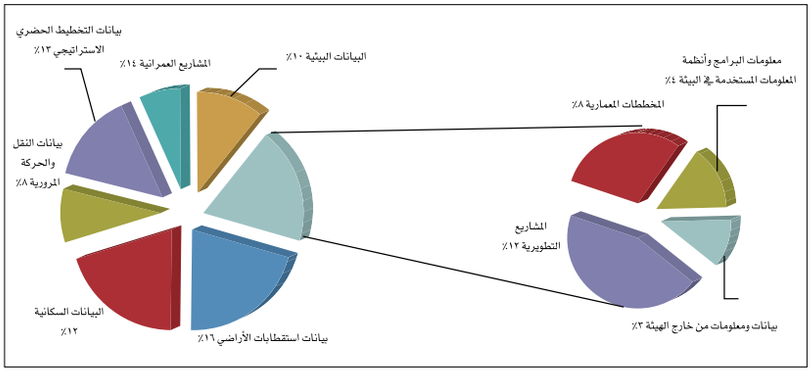

الإلكترونية الميسرة، لرفع كفاءة القطاعين الحكومي والخاص وتطوير الخدمات وإنعاش الاقتصاد في المدينة، الأمر الذي من شأنه تيسير شؤون الحياة العامة والخاصة للسكان، وسيكون لها دور فاعل في تطوير النشاط الاقتصادي بكافة أنواعه، كما سيتولد عنه فتح مجالات عمل واسعة أمام الشباب، وتقريب أوعية العلم والمعرفة إليهم.

أنظمة معلومات إلكترونية

تماشياً مع التقدم التقني الذي يشهده قطاع صناعة المعلومات حول العالم، اتجهت الهيئة نحو بناء أنظمة معلومات إلكترونية حديثة لإدارة الموارد المعلوماتية التي شكلتها، وربطها وإتاحتها للاستخدام الميسر.

فقد بنت الهيئة نظاماً للمعلومات الحضرية، انطلق من كون المعلومات المكانية أداة فعالة في العمل التخطيطي من أجل توحيد الجهود وإلغاء الازدواجية والتكرار وترشيد التكاليف لبناء وصيانة المعلومات المكانية، وتوفير خريطة أساسية رقمية موحدة للمدينة. فمنذ عام ١٤١٩هـ انتهجت الهيئة وبعد دراسة متأنية، منهجية ومفهوم «البنية المعلوماتية المكانية»، وذلك بالاستناد إلى خبرتها ونتائج دراساتها واستطلاعها للتجارب الناجحة في هذا المجال من دول العالم كافة. وبفضل الله ومنته، تتم إدارة نحو ٩٥ ٪ تقريباً من المعلومات المتوفرة لدى الهيئة ضمن أنظمة المعلومات الإلكترونية

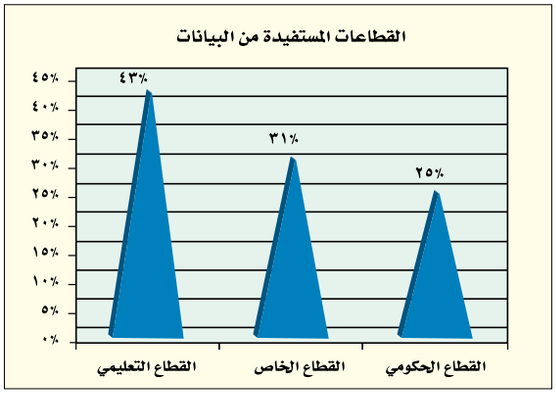

موقع الرياض على الإنترنت

يسرت الهيئة إمكانية الوصول إلى المعلومات عبر نشرها على شبكة الإنترنت، وأطلقت لسكان وزوار المدينة (موقع مدينة الرياض) www.arriyadh.com والذي يحتوي على كمٍّ هائل من البيانات والمعلومات عن مدينة الرياض، يستفيد منها نحو ١٨٠ ألف زائر شهرياً، يقومون بتنزيل أكثر من ٢٠ ألف وثيقة شهرياً، تشمل الدراسات والبحوث والمطبوعات التي تقوم بها الهيئة.

موقع خرائط الرياض

إلى جانب محتوى موقع الهيئة الزاخر بالبيانات والمعلومات، تم توظيف المعلومات المكانية عن المدينة ونشرها من خلال موقع مرتبط بخريطة مدينة الرياض الرقمية: www.arriyadhmap.com.

وقد عملت الهيئة على تحديث موقع خرائط الرياض الذي يعد بمثابة الدليل الجغرافي لمدينة الرياض، وصمم لخدمة سكان وزوار الرياض، عبر تقديم معلومات وصفية ومكانية محدّثة لزائري الموقع، بصيغة مبسطة وسريعة.

وطورت الهيئة خدمات الموقع لتتيح لزواره تصفح الموقع على الأجهزة الكفية Imate وأجهزة الجوال، حيث يتمكن المستخدم من إتمام عملية البحث للمواقع مع الإرشاد من نقطة لنقطة ومعرفة أقرب طريق إلى المواقع بالاستعانة بصور الأقمار الصناعية.

تسخير نظم المعلومات الجغرافية

يندرج تطوير (موقع مدينة الرياض) على الإنترنت و(موقع خرائط الرياض) ضمن سعي الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، نحو التوظيف الأمثل لتقنيات المعلومات بهدف مواكبة التطور التكنولوجي واستخدام أنظمة إلكترونية حديثة لتسهيل وتسريع نقل المعلومات للمستفيدين داخل المدينة وخارجها.

ونظراً لكون أكثر من ٨٠٪ من المعلومات المتوفرة لدى الهيئة ذات بعد مكاني، وحيث يمكن لتقنيات نظم المعلومات الجغرافية أن تساهم بشكل فعال في تطوير سبل الحصول على هذه المعلومات؛ اعتمدت الهيئة نظم المعلومات الجغرافية من خلال تطبيقات الإنترنت لتحل محل القنوات التقليدية، وذلك لتوفير واستخدام المعلومات الجغرافية، والذي يؤدي إلى العديد من الفوائد، منها:

- توفير المعلومات على مدار الساعة.
- تكلفة تطبيقات الإنترنت منخفضة نسبياً.
- إمكانية تقديم أحدث المعلومات بشكل فوري.
- إمكانية الحصول على المعلومات والخدمات من أي مكان في العالم.

سبل متعددة للوصول إلى المعلومة

تعدد سبل تطوير إمكانيات الوصول إلى المعلومات والبيانات التي تقدمها الهيئة بشكل ميسر لتشمل إضافة إلى الأوعية المعلوماتية التقنية المتاحة لكافة المستفيدين؛ المطبوعات الدورية التي تقوم الهيئة بإصدارها وتتضمن: مجلة تطوير، تقرير المناخ الاستثماري، والذي يلقي الضوء على إمكانات الرياض الاستثمارية والفرص المتاحة، فضلاً عن قنوات توفير المعلومات عبر الأوراق العلمية التي يتم إعدادها للمشاركة في الندوات واللقاءات العلمية سواء التي تنظمها الهيئة أو غيرها.

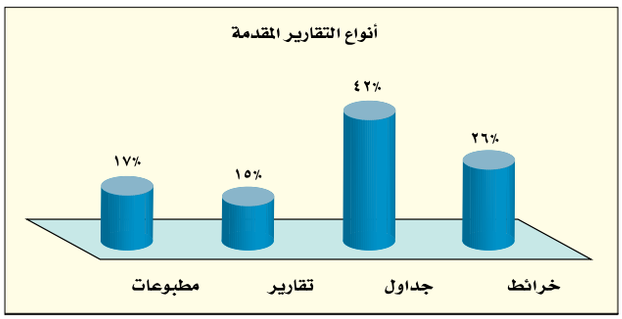

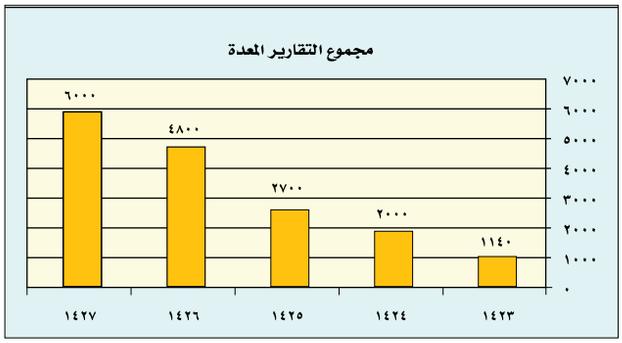

شـباب الوطـن..
نصف الحاضر وكل المستقبل

٥٧٪ من وفيات حوادث السيارات في مدينة الرياض

دون سـن ٣٥ عامـاً..

اللجنة العليا للسلامة المرورية